أخبار ومقالات تتعلق بموضوع تعديل قانون "طال" نشرت في "مختارات من الصحف العبرية" خلال سنة ٢٠١٢

[المتدينون الصهيونيون يوقعون عريضة تدعو إلى عدم الالتحاق بالخدمة العسكرية احتجاجاً على غناء النساء في الجيش]

"معاريف"، ٢٠١٢/١/١٧

اشتدت حدة الجدل الدائر بشأن فصل النساء عن الرجال في الجيش الإسرائيلي، وذلك في أعقاب الدعوة التي وجهها تلامذة المدارس الدينية المتوسطة والعليا ويشيفوت هِسْدير [المدارس الدينية الصهيونية العسكرية] إلى عدم الالتحاق بالجيش الإسرائيلي احتجاجاً على الأوامر التي لا تسمح للجنود المتدينين بمغادرة القاعة لدى غناء النساء في الجيش.
وكان نحو مئة من الشبان الصهيونيين المتدينين وقعوا عريضة في هذا الشأن تعهدوا فيها بعدم الالتحاق بالخدمة العسكرية إذا لم تتراجع قيادة الجيش عن قرارها المذكور أعلاه.
وخلال الأسابيع الأخيرة، أي منذ ظهور أزمة غناء النساء في الجيش، وُزع عدد من العرائض بينها رسالة من تلامذة يشيفوت هِسْدير موجهة إلى رئيس الأركان يطالبونه فيها بإعادة النظر في أوامره والسماح للجنود المتدينين بمغادرة المناسبات التي تغني فيها النساء. لكن ثمة فارق كبير بين جميع العرائض السابقة وبين العرائض الأخيرة التي تدعو علناً إلى الامتناع من القيام بالخدمة العسكرية إلى أن يجري تغيير الأوامر.
وقبل أسبوع أثارت استقالة حاخام سلاح الجو رام رابيد من منصبه عاصفة بعد أن أعلن أن استقالته سببها موقف رئيس الأركان بني غانتس من موضوع غناء النساء.

[ليبرمان وباراك يعارضان اقتراح نتنياهو تمديد العمل بقانون إعفاء الشبان الحريديم من الخدمة العسكرية]

"معاريف"، ٢٠١٢/١/١٨

قالت مصادر مقربة من حزب "إسرائيل بيتنا" إن وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان [رئيس الحزب] ووزراء الحزب يعارضون اقتراح رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو القاضي بتمديد العمل بـ "قانون طال" خمسة أعوام أخرى. وينص هذا القانون على إعفاء الشبان اليهود الحريديم [المتشددين دينياً] من الخدمة العسكرية الإلزامية.
كذلك، فإن كلاً من وزير الدفاع إيهود باراك، والنائب الأول لرئيس الحكومة ووزير الشؤون الاستراتيجية موشيه يعلون، يعارضان اقتراح نتنياهو في هذا الشأن، وبناء على ذلك من المتوقع

أن تؤدي معارضتهما مع معارضة ليبرمان إلى اندلاع أزمة ائتلافية حادة داخل الحكومة الإسرائيلية، ولا سيما في ضوء تأييد حزب شاس هذا الاقتراح.
وأعلن وزير الدفاع أنه سيعرض على الحكومة لدى اجتماعها يوم الأحد المقبل اقتراحاً بديلاً يقضي بتمديد العمل بهذا القانون عاماً واحداً، وفي أثناء ذلك يجري العمل على بلورة اقتراح قانون جديد في هذا الخصوص ينص على وجوب أن يؤدي جميع المواطنين في إسرائيل خدمة عسكرية أو خدمة مدنية.
ومع ذلك، أكد ليبرمان في أحاديث خاصة مع أعضاء من حزبه أنه يعارض أي تمديد لهذا القانون بعد انتهاء مفعوله في غضون الأشهر القليلة المقبلة.
تجدر الإشارة إلى أن عدد الشبان اليهود الحريديم الذين يخدمون في الجيش الإسرائيلي يبلغ حالياً ٢٠٠٠ فقط، في حين أن المعدل السنوي لعدد هؤلاء الشبان الذين يتم إعفاؤهم من الخدمة العسكرية بموجب "قانون طال" يصل إلى ٨٠٠٠.
وتبدي المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تحفظها من هذا القانون، وتؤكد أنه يمس مبدأ المساواة فيما يتعلق بواجب أداء الخدمة العسكرية الإلزامية.
هذا، وأعربت مصادر رفيعة المستوى في كتل الأحزاب الحريدية عن تشككها إزاء احتمال النجاح في إلغاء "قانون طال".

افتتاحية
"هآرتس"، ٢٠١٢/١/١٨

[يجب وقف العمل بقانون إعفاء تلامذة المدارس الدينية من الخدمة العسكرية]

- لقد أكدت محاولات تمديد "قانون طال" [نسبة إلى القاضي المتقاعد تسفي طال]، الذي يمنح الحريديم امتيازات على حساب العلمانيين، مخاوف معارضيه. ويسمح هذا القانون رسمياً لشبان اليشيفوت [المدارس الدينية] بالتهرب من الخدمة العسكرية الإلزامية والاستمرار في الحصول على الحقوق المعطاة للجنود. فبينما يواصل أبناء الأغلبية العلمانية خدمتهم العسكرية ويضحون بثلاثة أعوام من حياتهم، وأحياناً يضحون بحياتهم نفسها، يستمر الحريديم في التهرب الكامل من الخدمة الإلزامية، أو يوافقون على القيام بها ضمن شروط معينة، الأمر الذي يدل على عدم مساواة في تطبيق القانون، ونتساءل كيف لم يخرج الناس إلى الشارع للاحتجاج على ذلك.
- لقد أُقر "قانون طال" قبل خمسة أعوام، ويجري البحث الآن، بعدما شارفت مدة تطبيقه على نهايتها، في تمديد مدة العمل به خمسة أعوام جديدة. ويبدو أن السياسيين الذين هم على مشارف انتخابات جديدة يتخوفون من غضب الأحزاب الحريدية أكثر مما يتخوفون من ردة فعل الناخبين العلمانيين، ومن هنا سعي الكنيست لتمديد مدة العمل بهذا القانون.
- ويبدو أن خلافاً نشب بين رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الذي يريد تمديد مدة العمل بالقانون خمسة أعوام وبين رئيس كتلة "عتسموت" إيهود باراك الذي يريد تمديد مدة العمل به عاماً واحداً، الأمر الذي يدل على جبن باراك الذي كان قبل بضعة أعوام جندياً

شجاعاً وبات اليوم وزيراً للدفاع. فلا يوجد فرق حقيقي بين التمديد لعام أو التمديد لخمسة أعوام لأن في إمكان الحكومة الحالية أو المقبلة المطالبة بتمديد مدة العمل بالقانون مرة أخرى... لقد كان من واجب باراك الذي يشغل منصب وزير الدفاع منذ أربعة أعوام ونصف العام أن يعد العدة لوقف العمل بـ "قانون طال" خلال تلك الفترة، لا أن يبحث عن ذرائع لتأجيل البحث في القانون عاماً آخر.

[نتنياهو يرجئ مناقشة موضوع تمديد العمل بقانون إعفاء الشبان الحريديم من الخدمة العسكرية]

"معاريف، ٢٠١٢/١/١٩

أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو إرجاء مناقشة اقتراحه القاضي بتمديد العمل بـ "قانون طال" خمسة أعوام أخرى، والتي كان من المقرر إجراؤها في اجتماع الحكومة يوم الأحد المقبل. وينص هذا القانون على إعفاء الشبان اليهود الحريديم [المتشددين دينياً] من الخدمة العسكرية الإلزامية.
وأضاف نتنياهو، في تصريحات أدلى بها إلى مندوبي وسائل الإعلام الإسرائيلية الذين يرافقونه في زيارته لهولندا التي بدأت أمس (الأربعاء)، أنه عدل عن اقتراحه السابق القاضي بتمديد العمل بالقانون المذكور خمسة أعوام أخرى، وأنه سيبحث الموضوع أولاً مع جميع شركائه في الائتلاف الحكومي وبعد ذلك يقدّم اقتراحاً جديداً في هذا الشأن.
وقال مقربون من رئيس الحكومة إن نتنياهو لا ينوي أن يقدّم اقتراحاً يغيّر الواقع القائم في إسرائيل منذ إقامة الدولة رأساً على عقب، لكنه سيأخذ في الاعتبار التغيرات التي طرأت على المجتمع الإسرائيلي.
وكانت صحيفة "معاريف" قد نقلت أمس (الأربعاء) عن مصادر مقربة من حزب "إسرائيل بيتنا" قولها إن وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان [رئيس الحزب] ووزراء الحزب يعارضون اقتراح رئيس الحكومة المذكور، ويعارضون أي تمديد لـ"قانون طال" بعد انتهاء مفعوله في غضون الأشهر القليلة المقبلة.
وأضافت أن كلاً من وزير الدفاع إيهود باراك [رئيس حزب الاستقلال عتسماؤوت]، والنائب الأول لرئيس الحكومة ووزير الشؤون الاستراتيجية موشيه يعلون [ليكود]، يعارضان أيضاً اقتراح نتنياهو، وبناء على ذلك من المتوقع أن تؤدي هذه المعارضة مع معارضة ليبرمان إلى اندلاع أزمة ائتلافية حادة داخل الحكومة الإسرائيلية في ضوء تأييد حزب شاس هذا الاقتراح.

[الحاخام العسكري الرئيسي: لا يجوز العبث بمسألة الولاء للجيش الإسرائيلي]

"يديعوت أحرونوت"، ٢٠١٢/١/٢٠

قال الحاخام العسكري الرئيسي العميد رافي بيرتس، خلال لقاء عقد أمس (الخميس) مع طلبة إحدى المدارس الدينية في وسط إسرائيل، إنه لا يجوز لأي كان أن يعبث بمسألة الولاء للجيش الإسرائيلي، ودعا جميع الطلاب الثانويين المتدينين إلى الانخراط في صفوف الجيش وأداء الخدمة العسكرية الإلزامية.

وأضاف بيرتس أن على جميع الفئات في إسرائيل أن تحافظ على الدولة والجيش كما تحافظ على بؤبؤ العين لأنهما هبة من الرب.

وأبدى أسفه لدعوة نحو مئة من الشبان الصهيونيين المتدينين قبل عدة أيام إلى عدم الالتحاق بالجيش الإسرائيلي احتجاجاً على الأوامر التي لا تسمح للجنود المتدينين بمغادرة القاعة لدى غناء النساء في الجيش. وقال إنه على الرغم من أن الذين وجهوا هذه الدعوة هم قلة إلاّ إن عدم التصدي لهم يمكن أن يلحق بالجيش أضراراً كبيرة في المستقبل.

[نتنياهو يقرّر نقل مناقشة موضوع تمديد العمل بقانون إعفاء الشبان الحريديم من الخدمة العسكرية إلى الكنيست]

"هآرتس"، ٢٠١٢/١/٢٧

أعلن ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أمس (الخميس) أن موضوع تمديد العمل بـ "قانون طال" لن يدرج في جدول أعمال الاجتماع الأسبوعي للحكومة يوم الأحد المقبل، وسيتم الاكتفاء في الوقت الحالي بمناقشته في الهيئة العامة للكنيست. وينص هذا القانون على إعفاء الشبان اليهود الحريديم [المتشددين دينياً] من الخدمة العسكرية الإلزامية.

وقالت مصادر رفيعة المستوى في ديوان رئيس الحكومة إنه نظراً إلى أن انتهاء سريان مفعول القانون الحالي يحلّ بعد أكثر من نصف عام، ونظراً إلى أن نتنياهو لم يحسم موقفه بعد بشأن جوهر القانون الذي سيحل محله، فلا حاجة أصلاً لمناقشته الآن في اجتماع الحكومة.

وأضافت هذه المصادر أن رئيس الحكومة ما زال يعتقد أنه يجب تمديد العمل بالقانون خمسة أعوام أخرى على الأقل لكن بعد تعديله بما يتلاءم مع التغيرات التي طرأت على المجتمع الإسرائيلي، وخصوصاً ازدياد نسبة اليهود الحريديم الذين يؤدون الخدمة العسكرية الإلزامية.

وكان وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك قد أعلن هذا الأسبوع أنه سيطرح في اجتماع الحكومة المقبل اقتراحاً يقضي بتمديد العمل بـ "قانون طال" عاماً واحداً فقط، غير أن إعلان ديوان رئيس الحكومة عدم إدراج الموضوع في جدول أعمال هذا الاجتماع سيؤدي إلى إرجاء مناقشة اقتراح باراك.

وأعربت مصادر مقربة من وزير الدفاع ترحيبها بعدم طرح الموضوع في اجتماع الحكومة القريب، وادعت أن سبب ذلك يعود إلى معارضة باراك اقتراح نتنياهو في هذا الشأن. وفي الوقت نفسه تمنت أن تؤدي مناقشة القانون في الكنيست إلى اتخاذ خطوات تساهم في توزيع عبء الخدمة العسكرية على الجميع بالتساوي.

وأكدت مصادر مقربة من حزب "إسرائيل بيتنا" الأسبوع الفائت أن وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان [رئيس الحزب] ووزراء الحزب يعارضون اقتراح رئيس الحكومة بشأن "قانون

طال"، ويعارضون أي تمديد له بعد انتهاء مفعوله بعد أكثر من نصف عام. وبناء على ذلك توقع البعض أن تؤدي هذه المعارضة مع معارضة باراك إلى اندلاع أزمة ائتلافية حادة داخل الحكومة الإسرائيلية لا سيما في ضوء تأييد حزب شاس هذا الاقتراح.

[ليبرمان يعارض تمديد العمل بـ "قانون طال"]

"يديعوت أحرونوت"، ٢٠١٢/١/٣١

أعلن وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان [رئيس حزب "إسرائيل بيتنا"]، خلال الاجتماع الذي عقدته كتلة "إسرائيل بيتنا" في الكنيست أمس (الاثنين)، أن الكتلة تعارض تمديد العمل بـ "قانون طال" الذي يعفي الشبان اليهود الحريديم [المتشددين دينياً] من الخدمة العسكرية الإلزامية في صفوف الجيش الإسرائيلي، والذي من المتوقع أن ينتهي العمل بموجبه بعد أكثر من نصف عام. وأضاف ليبرمان أنه على الرغم من ذلك فإن حزب "إسرائيل بيتنا" يعارض حل الحكومة بسبب هذا القانون، وأنه سيبذل كل ما في وسعه كي تستكمل الحكومة الحالية ولايتها القانونية التي تنتهي في سنة ٢٠١٣.
وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو قد دعا مندوبين من الحركة الشعبية التي تعارض تمديد العمل بـ "قانون طال" إلى حضور اجتماع كتلة الليكود في الكنيست الذي عقد أمس (الاثنين)، وأعلن خلاله أنه يسعى لإيجاد بديل مناسب لهذا القانون يتيح إمكان انخراط الشبان الحريديم طوعاً في الخدمة المدنية أو العسكرية. غير أن رئيس الحكومة لم ينف في الوقت نفسه إمكان أن يقدم على تمديد العمل بهذا القانون فترة قصيرة ريثما يتم إعداد اقتراح بديل له يكون مقبولاً من جميع الجهات المعنية.
تجدر الإشارة إلى أن ديوان رئيس الحكومة أعلن الأسبوع الفائت أن موضوع تمديد العمل بـ "قانون طال" لن يدرج في جدول أعمال اجتماعات الحكومة، وسيتم الاكتفاء في الوقت الحالي بمناقشته في الهيئة العامة للكنيست.

[المحكمة العليا تلغي "قانون طال" وتعتبره غير دستوري]

"معاريف"، ٢٠١٢/٢/٢٢

ألغت المحكمة الإسرائيلية العليا أمس (الثلاثاء) بأغلبية ستة قضاة ضد ثلاثة قضاة "قانون طال" الذي يعفي الشبان اليهود الحريديم [المتشددين دينياً] من الخدمة العسكرية الإلزامية في صفوف الجيش الإسرائيلي. وأكدت المحكمة في القرار الخاص الصادر عنها في هذا الشأن أنها تعتبر هذا القانون غير دستوري ويمس مبدأ المساواة، ولذا لا يمكن للكنيست أن يمدد العمل به بعد انتهاء سريان مفعوله في بداية آب/ أغسطس المقبل.

وتصدرت رئيسة المحكمة العليا المنتهية ولايتها دوريت بينيش قضاة الأغلبية، بينما بقي رئيس المحكمة العليا المقبل آشير غرونيس في صفوف قضاة الأقلية.
وجاء هذا القرار رداً على خمسة طلبات استئناف ضد تمديد العمل بـ "قانون طال" قدمت إلى المحكمة العليا في سنة ٢٠٠٧ من جانب جهات متعددة بينها حزب ميرتس، و"الحركة من أجل جودة الحكم".
وجاء في قرار المحكمة أنه عندما جرى سن "قانون طال" سنة ٢٠٠٢ راود المسؤولون في إسرائيل أمل بأن يؤدي إعفاء الشبان اليهود الحريديم من الخدمة العسكرية الإلزامية إلى انخراطهم في سوق العمل، أو في خدمات تطوعية تعود بالنفع على المجتمع، لكن هذا الأمل لم يتحقق، ذلك بأن هؤلاء الشبان لم ينخرطوا في الخدمة العسكرية ولم يساهموا أيضاً في أي خدمة وطنية أو مدنية أخرى.
في المقابل ادعى القضاة الذين عارضوا إلغاء "قانون طال" أن الهدف الأساسي منه هو الحفاظ على حقوق الأقلية [الحريديم]، ولذا يمكن تمديد العمل به.
ونقلت صحيفة "يديعوت أحرونوت" (٢٠١٢/٢/٢٢) عن مصادر رفيعة المستوى في حزب الليكود قولها: "إذا لم ينجح رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو عقب هذا القرار في التوصل مع شركائه الحريديم في الائتلاف الحكومي إلى تفاهمات جديدة بشأن تجنيد الشبان المتدينين فإن ذلك سيكون بمثابة حجة قوية لدى هؤلاء الشركاء للإقدام على حل الائتلاف الحكومي وتقديم موعد الانتخابات العامة المقبلة."
وأضافت الصحيفة أن قرار المحكمة العليا هذا وفر حلاً لمشكلة نتنياهو الذي كان راغباً في تمديد العمل بـ "قانون طال" خمسة أعوام أخرى، لكن رغبته هذه اصطدمت بمعارضة حزبي "إسرائيل بيتنا" و"عتسماؤوت" الشريكين في الائتلاف الحكومي، فضلاً عن معارضة عدة وزراء وأعضاء كنيست من الليكود، الأمر الذي اضطره في نهاية كانون الثاني/ يناير الفائت إلى نقل مناقشة تمديد العمل به من الحكومة إلى الكنيست. وقالت مصادر رفيعة المستوى في ديوان رئيس الحكومة في حينه إنه نظراً إلى أن انتهاء سريان مفعول القانون الحالي يحلّ بعد نصف عام، ونظراً إلى أن نتنياهو لم يحسم موقفه بعد بشأن جوهر القانون الذي سيحل محله، فلا حاجة أصلاً لمناقشته الآن في اجتماع الحكومة. وأضافت هذه المصادر أن رئيس الحكومة ما زال يعتقد أنه يجب تمديد العمل بالقانون خمسة أعوام أخرى على الأقل، لكن بعد تعديله بما يتلاءم مع التغيرات التي طرأت على المجتمع الإسرائيلي، وخصوصاً ازدياد نسبة اليهود الحريديم الذين يؤدون الخدمة العسكرية الإلزامية.
وقبل ذلك كان وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك قد أعلن أنه سيطرح في اجتماع الحكومة اقتراحاً يقضي بتمديد العمل بـ "قانون طال" عاماً واحداً فقط، غير أن إعلان ديوان رئيس الحكومة عدم إدراج الموضوع في جدول أعمال هذا الاجتماع أدى إلى إرجاء مناقشة اقتراح باراك. وأعربت مصادر مقربة من وزير الدفاع عن ترحيبها بعدم طرح الموضوع في جدول أعمال الحكومة، وادعت أن سبب ذلك يعود إلى معارضة باراك اقتراح نتنياهو في هذا الشأن. وفي الوقت نفسه تمنت أن تؤدي مناقشة القانون في الكنيست إلى اتخاذ خطوات تساهم في توزيع عبء الخدمة العسكرية على الجميع بالتساوي.
كما أكدت مصادر مقربة من حزب "إسرائيل بيتنا" أن وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان [رئيس الحزب] ووزراء الحزب يعارضون اقتراح رئيس الحكومة بشأن "قانون طال"، ويعارضون أي تمديد له بعد انتهاء مفعوله بعد نصف عام. وبناء على ذلك توقع البعض أن تؤدي هذه

المعارضة مع معارضة باراك إلى اندلاع أزمة ائتلافية حادة داخل الحكومة الإسرائيلية، ولا سيما في ضوء تأييد حزب شاس والأحزاب الحريدية هذا الاقتراح.

أفيشاي برافرمان – عضو كنيست عن حزب العمل
"يسرائيل هيوم"، ٢٠١٢/٣/١

سبل دمج الحريديم [المتدينين المتشددين] في المجتمع الإسرائيلي

- لقد سعى بن – غوريون لبناء إسرائيل كمجتمع نموذجي يستند إلى رؤيا نبوئية. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٢ وافق بن – غوريون بعد لقائه زعيم الحريديم الحاخام كارليتز على إعفاء نحو ٤٠٠ تلميذ متدين من الخدمة العسكرية الإلزامية. وفي سنة ١٩٦٣، أرسل بن – غوريون رسالة إلى رئيس الحكومة آنذاك ليفي أشكول قال فيها أنه يشعر بأنه أخطأ [بإعفاء المتدينين من الخدمة الإلزامية]. واليوم يبلغ عدد المتدينين الذين يتهربون من أداء الخدمة العسكرية عشرات الآلاف.
- توجد علاقة وثيقة بين مشكلة الخدمة العسكرية وبين حجم المشاركة في سوق العمل. ولهذا الأمر أهمية اقتصادية تنعكس في الناتج الخام وتقدر بمليارات الدولارات سنوياً. في بداية حكم مناحم بيغن كانت نسبة مشاركة اليهود الحريديم في اليد العاملة توازي نسبة العلمانيين، لكن في إثر الاتفاقات الإئتلافية التي وقعها بيغن مع الحريديم انخفضت نسبة مشاركة هؤلاء في اليد العاملة إلى ٣٥٪، في مقابل نسبة تقدر بنحو ٨٠٪ للعلمانيين والمتدينين تقليدياً.
- في حال استمرار التوجهات التي طبعت إسرائيل في العقد الأخير، من المنتظر بعد ٣٠ عاماً أن يصبح أكثر من ٧٠٪ من تلامذة المدارس في التعليم الأساسي من الحريديم والعرب. وستجد إسرائيل نفسها في المستقبل غير البعيد مقسمة إلى كانتونات، الأمر الذي سيقضي على الرؤيا الصهيونية.
- يتعين علينا العمل من أجل إخراج إسرائيل من هذا المسار الخطر الذي تسير فيه، ويجب أن يحدث هذا على مراحل، وبمشاركة أبناء الطائفة الحريدية التي يعبّر بعض زعمائها في جلسات مغلقة عن خوفهم من أن يؤدي هذا المسار إلى كارثة حتى بالنسبة إليهم.
- بعد القرار الذي اتُخذ بوقف تطبيق قانون طال في تموز/يوليو المقبل، فإنه يتعين على الحكومة إنهاء العمل بهذا القانون الذي من جملة أخطائه الجسيمة أنه يسمح لتلامذة اليشيفوت [المدارس الدينية] بالحصول على راتب أعلى من الراتب الذي يحصلون عليه في الخدمة العسكرية والمدنية. من هنا، يجب إلغاء التقديمات التي تمنحها الدولة للذين لا يعملون، وزيادة المخصصات لتجنيد الحريديم زيادة كبيرة، كما يجب العمل على تطوير خطة للتأهيل المهني تعيد الحريديم إلى دائرة العمل، مثلما يحدث في لندن أو نيويورك، مع مراعاة نمط حياتهم، كذلك يجب زيادة المخصصات لخدمتهم العسكرية والمدنية.

- إننا نقف أمام منعطف يتطلب منا أن نجعل التهرب من الخدمة العسكرية أمراً غير مربح وأن نشجع على أدائها. قد لا نصل أبداً إلى تحقيق المساواة الكاملة، لكن يمكننا أن نجعل من يخدم أكثر يحصل على تعويضات أكبر.

موشيه أرينز – وزير دفاع سابق
"هآرتس"، ٢٠١٢/٥/١٥

[هل ما زال في الإمكان تعديل قانون طال؟]

- ثمة سؤال يطرح نفسه حالياً، وهو: هل فشل قانون طال، وهل يمكن إدخال تعديلات عليه؟ لا يكمن الخلل الأساسي لهذا القانون في فشله في تحقيق هدفه، وإنما في أنه شكل ذريعة قانونية لعدم مشاركة جميع المواطنين في إسرائيل في الدفاع عن دولتهم. لقد كانت نيات أعضاء اللجنة التي اقترحت تعديل قانون طال حسنة، فهم أرادوا تقديم الحوافز للشبان الحريديم من أجل الدخول إلى الجيش والانضمام إلى سوق العمل، كما كان هدفهم إحداث تغيير، بالتدريج،، لوضع لا يطاق، لكنهم أقدموا على عمل لا يمكن القبول به في مجتمع ديمقراطي، وذلك من خلال إضفاء الشرعية القانونية على التمييز والتفرقة بين مواطني الدولة بسبب معتقدهم الديني.
- إن هدف الصيغة "المعدلة" لقانون طال، التي سيعمل الائتلاف الحكومي الموسع على إقرارها، هو هدف القانون القديم نفسه. فاستناداً إلى الصيغة المقترحة، سيضفي القانون الجديد صبغة قانونية على إعفاء الشبان الحريديم من الخدمة العسكرية، مع محاولته السعي لتقليص عدد المعفيين من الخدمة.
- إن المساواة في الحقوق والواجبات هي من المبادىء الأساسية في المجتمع الديمقراطي، والخروج عن هذه القاعدة قد يصبح أمراً دائماً في حال صدور قوانين لا تلتزم بهذه المبادىء وتضفي شرعية قانونية على التمييز، حتى لو كان هذا التمييز يمارَس عملياً على الأرض. من هنا علينا محاربة التمييز في كل مكان، بالتدريج، لأنه لا سبيل آخر أمامنا، ولا يشكل إصدار قوانين تسمح بالتمييز والتفرقة بين أبناء الشعب الواحد حلاً للمشكلة.
- إن التعديل الفوري لقانون موجود منذ أعوام طويلة ويسمح بإعفاء أعداد كبيرة من الحريديم من الخدمة العسكرية هو أمرغير ممكن، من هنا تقتضي الحكمة إجراء تعديل تدريجي. والأسئلة التي تطرح نفسها هي: هل يمكن أن تؤدي محاولة تعديل قانون طال تدريجياً الى إضفاء الشرعية على حالة انعدام المساواة القائمة منذ أعوام؟ وهل نحن في صدد إيجاد حالة جديدة من التفرقة والتمييز عندما نقترح على الشبان الحريديم إمكان الخدمة في المجال الوطني بدلاً من الخدمة العسكرية، من دون أن يكون هذا متاحاً أمام سائر الذين يخدمون في الجيش؟ علينا القول إنه بغض النظر عن الخطوات التي ستتخذ من أجل تعديل قانون طال، يجب عدم إعطاء صفة قانونية لعدم المساواة، كما ينبغي عدم إصدار أي قانون يكرس عدم المساواة.

- إن مواطني إسرائيل متساوون فيما بينهم، فلماذا والحال هذه تشتد المطالبة بإعفاء الشبان الحريديم فقط من الخدمة العسكرية الإلزامية؟ فهناك العرب المسيحيون والمسلمون الذين تفوق أعدادهم أعداد الحريديم، وهم لا يشاركون في الخدمة العسكرية الإلزامية، بعكس اليهود والدروز، إذ يحصل هؤلاء على الإعفاء من الخدمة العسكرية سنوياً من وزراة الداخلية مثلما يحصل عليها الحريديم، الأمر الذي يشكل خروجاً على مبدأ المساواة في أي مجتمع ديمقراطي. ومع ذلك فإن أحداً لا يتحدث عن هذا الأمر. في الماضي، كان يقال إنه لا يمكن السماح للعرب من مواطني الدولة المشاركة في الدفاع عنها لأنهم أعداء لها، ولأن "العرب لا يحاربون العرب"، كما لو أن العرب لا يتقاتلون بعضهم ضد بعض في الشرق الأوسط كله، وكما لو أن الجنود الدروز ليسوا من أفضل الجنود في الجيش، وكما لو أن الوحدة البدوية في الجيش الإسرائيلي لا تقوم بعمل ممتاز في جنوب الدولة. وفي النهاية، فإن آيات الله الذين يهددون بالقضاء على إسرائيل ليسوا عرباً.
- إن الحكمة تفرض علينا العمل بصورة تدريجية، ومن الممكن معالجة مشكلة الحريديم بهذه الطريقة. أمّا بالنسبة إلى العرب في إسرائيل، والذين يشكلون مجتمعاً مختلطاً يتكون من مسلمين ومسيحيين من سكان المدن والقرى، ومن البدو في الجليل والنقب، فإنه من الأفضل البدء بإلغاء الإعفاءات من الخدمة العسكرية تدريجياً من فئة إلى أخرى بحيث يصبح في النهاية جميع المواطنين العرب في الدولة يقومون بالخدمة العسكرية.
- من الضروري أن تكون الخدمة العسكري الإلزامية شاملة، ويمكن تحقيق ذلك بالتدريج من دون إضفاء الشرعية القانونية على التمييز والتفرقة.

زئيف نيومان – رئيس السلك الجامعي لمعاهد الإدارة
"يسرائيل هَيوم"، ٢٠١٢/٦/١٣

[يجب دمج الحريديم في المجتمع الإسرائيلي عبر التعليم وليس فقط عبر الخدمة العسكرية]

/ إن إقدام محكمة العدل العليا في شباط/فبراير الماضي على إلغاء العمل بقانون طال [الذي يعفي التلامذة المتدينين من الخدمة العسكرية] وضع بنيامين نتنياهو في مواجهة مشكلة حساسة تتطلب حلاً سريعاً، فهو يعلم أنه يملك وقتاً محدوداً لتقديم بديل من القانون، وقد وعد زعماء الائتلاف بأن النقاشات بشأن إيجاد هذا البديل ستبدأ في وقت قريب. ومما لا شك فيه أن لدى حكومة الوحدة الوطنية فرصة نادرة وقد لا تتكرر من أجل اتخاذ قرار مهم بصدد مشكلة قانون طال لا يأخذ في الاعتبار موضوع الخدمة العسكرية للحريديم فحسب، بل يعالج أيضاً موضوع دمجهم في المجتمع الإسرائيلي بصفة مجموعة مثقفة عاملة ومساعدة.

/ يتعين على حكومة الوحدة الوطنية أن تضع نصب عينها حقيقة أن مستوى الثقافة والتعليم من عمر ثلاثة أعوام وحتى عمر الثلاثين هو المحرك الأساسي للمجتمع المبدع والسوّي، وأن المورد المهم والأساسي لدولة إسرائيل هو الجيل الشاب، العلماني والحريدي على حد سواء. ويمكن القول إن خسارة الدولة بسبب قانون تلامذة المدارس الدينية لا تقتصر فقط على تخصيص مبلغ ١١٠٠ شيكل شهرياً لنحو ٦٠ ألف تلميذ في المدارس الدينية تُدفع إليهم من أموال الضرائب،

بل هي خسارة تتجاوز مليارات الشيكلات نتيجة عدم دمج الحريديم في سوق العمل. من هنا فالخسارة الحقيقية للدولة، ولجميع الإسرائيليين، ليست في عدد الحريديم الذين سيجندون أو لا يجندون في الجيش، وإنما في عدد الذين لن يتعلموا ولن ينضموا إلى سوق العمل ولن يساهموا في الناتج القومي.

/ إن الرغبة في دمج الحريديم في المجتمع موجودة. وإذا بقينا صامتين ولا مبالين، ورفضنا الاعتراف بحقيقة أن التعليم هو الحل، فإن ذلك سيجعل الوضع يزداد خطورة. ففي ظل الزيادة الطبيعية للحريديم من المنتظر، بعد مرور عشرة أعوام، أن نجد أنفسنا أمام نسبة طلال جامعيين وأكاديميين ضئيلة بالنظر إلى عدد السكان في الدولة، الأمر الذي سيؤدي إلى افتقار المؤسسات في مختلف أرجاء الدولة إلى اليد العاملة الجدية والمتخصصة والتي يمكن التعويل عليها.

/ إن فتح سوق العمل أمام السكان الحريديم هو الذي سيؤدي إلى تحول جذري سيتجلى في العقول التي تفكر والأيدي التي تعمل. وتقتضي مصلحتنا الوطنية إيجاد حلول تعليمية على المديين القصير والطويل. ويتطلب الحل على المدى الطويل إغناء مضمون التعليم الأساسي لدى الحريديم بحيث يؤهلهم للدراسات الجامعية العليا. أمّا على المدى القصير فثمة ضرورة لإنشاء حرم جامعي يتلاءم مع نمط حياة الحريديم، وإعداد صفوف تحضيرية جامعية خاصة تؤهل الشباب الحريدي للدراسات الجامعية في المستقبل، بالإضافة إلى الدعم الاقتصادي للدولة.

[نتنياهو يعارض فرض عقوبات على الشبان الحريديم الذين يرفضون الخدمة العسكرية]

"يديعوت أحرونوت"، ٢٠١٢/٦/٢٨

علمت صحيفة "يديعوت أحرونوت" من مصادر سياسية إسرائيلية رفيعة المستوى التقت رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في الأيام القليلة الفائتة أنه يعارض توصية من المتوقع أن ترد في التقرير النهائي للجنة الخاصة بشؤون توزيع عبء الخدمة العسكرية على الجميع، والتي أقيمت عقب انضمام حزب كاديما إلى الائتلاف الحكومي وتأليف حكومة وحدة وطنية، وكلفت تقديم خطة تحل محل "قانون طال" [الذي ينص على إعفاء الشبان اليهود الحريديم من الخدمة العسكرية الإلزامية]. وتقضي هذه التوصية بفرض عقوبات شخصية على شبان حريديم [متشددين دينياً] يرفضون أداء الخدمة العسكرية.

وأضافت هذه المصادر نفسها أن رئيس الحكومة لمّح إلى أنه لن يقبل بهذه التوصية مطلقاً، وأعرب عن اعتقاده أن الحريديم لن يقبلوا بها أيضاً، كما لمّح إلى أنه على استعداد لدراسة إمكان فرض عقوبات عامة على مؤسسات حريدية مثل اليشيفوت [المدارس الدينية اليهودية للشبان الحريديم] لا على الأفراد.

في المقابل أعلن رئيس اللجنة الخاصة بشؤون توزيع عبء الخدمة العسكرية على الجميع عضو الكنيست يوحنان بلاسنر [كاديما] أنه لن يساوم بشأن موضوع فرض عقوبات على الشبان الحريديم الذين يرفضون الانخراط في صفوف الخدمة العسكرية الإلزامية. في الوقت نفسه قالت

مصادر رفيعة المستوى في حزب كاديما لصحيفة "يديعوت أحرونوت" إن رئيس الحكومة يحاول أن يفرغ توصيات اللجنة من مضمونها لأسباب سياسية، في مقدمها عدم إثارة غضب الحريديم.
على صعيد آخر، علمت الصحيفة أيضاً أن وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان [رئيس "إسرائيل بيتنا"] يعارض توصية أخرى في التقرير النهائي لهذه اللجنة، تنص على رفع سن الشبان الحريديم الذين يتم تجنيدهم إلى ٢٢ عاماً، مؤكداً أنه يجب تجنيدهم في سن ١٨ عاماً مثل جميع الشبان في إسرائيل كما ينص القانون.
هذا، ورفض نائب وزير الصحة عضو الكنيست يعقوب ليتسمان، من حزب "يهدوت هتوراة" الحريدي، التعقيب على هذه الأنباء، وقال في تصريحات خاصة أدلى بها أمس (الأربعاء) إلى صحيفة "يديعوت أحرونوت" إن أحزاب الحريديم ستصوت في جميع الأحوال ضد أي قانون سيحل محل "قانون طال". وأضاف أن حزبه يجري مشاورات في هذا الشأن مع حزب شاس. ومع ذلك نفى ليتسمان أن يكون هناك أي خطر يهدد سلامة الائتلاف الحكومي جراء هذا الموضوع.
تجدر الإشارة إلى أن المحكمة الإسرائيلية العليا أصدرت في وقت سابق قراراً يقضي بإلغاء "قانون طال" لدى انتهاء سريان مفعوله في آب/ أغسطس المقبل، مؤكدة أنه غير دستوري.

حاييم شان – محلل سياسي
"يسرائيل هَيوم"، ٢٠١٢/٦/٢٨

[على نتنياهو محاورة الزعامة الروحية للحريديم قبل التوصل إلى نسخة جديدة من قانون طال]

- طوال عشرات الأعوام لم يهتم المجتمع الإسرائيلي ولا الكنيست ولا المحاكم بإجراء معالجة جدية لمشكلة إعفاء تلامذة المدارس الدينية من الخدمة العسكرية. فالسياسيون لا يتذكرون هذه المسألة إلاّ في أيام الانتخابات، ذلك بأن كراهية الحريديم تعدّ مسألة رائجة وقد استطاع هؤلاء أن يحققوا من خلالها إنجازت سياسية كبيرة.
- لكن هذ المرة، وعلى عكس المرات السابقة، يجري نقاش حقيقي بشأن مسألة إعفاء تلامذة المدارس الدينية من الخدمة العسكرية، وعلى جميع الأطراف أن يتعاملوا باحترام مع هذه المسألة. فالقضية ليست سياسية، على الرغم من وجود الكثير من السياسة فيها، وإنما هي قضية تتعلق بعمق الهوة بين الحقوق والامتيازات التي تقدمها الدولة، وبين الواجبات المطلوبة من كل مواطن تجاه هذه الدولة.
- يوجد في إسرائيل أيديولوجيا علمانية تعتقد أن الهوية الإسرائيلية تشكل بديلاً من اليهودية، وأنه لا حاجة بعد اليوم إلى دراسة التوارة وممارسة الشعائر الدينية من أجل تحديد الهوية اليهودية. وفي رأيي، يشكل هذا الاعتقاد خطأ تاريخياً كبيراً.
- لقد اختار عدد كبير من أبناء الجمهور الحريدي الزهد والتقشف، وكرّس حياته لتعلم التوارة. وفي رأي هؤلاء يعود نجاح إسرائيل في مواجهة الأخطار، بصورة أساسية، إلى تعلم التوارة، فهم يعطون تعليم التوراة أهمية كبرى، ومستعدون للتضحية بحياتهم من أجل ذلك كما فعل آباؤهم وأجدادهم خلال الأعوام الطويلة في المنفى.

- ثمة ثغرة حقيقة بين الموقفين يصعب تخطيها، لكن مع ذلك يدرك العلمانيون أنه لا يمكن فرض تجنيد تلامذة المدارس الدينية بالقوة من خلال استخدام الوسائل الحكومية والاقتصادية، فكلما ازداد الضغط على هؤلاء ستزداد رغبتهم في المقاومة. في المقابل، تدرك زعامات المجتمع الحريدي ثمن العداء الاجتماعي لرفض الخدمة في الجيش، ولا سيما بالنسبة إلى هؤلاء الذين يتسترون بالدراسة الدينية للتهرب من الخدمة العسكرية، كما تدرك هذه الزعامة الروحية الصعوبات الاقتصادية التي سيواجهها تلامذة المدارس الدينية في زمن الأزمة الاقتصادية العالمية، وقد بدأ يظهر تغير وسط المجتمع الحريدي في هذا الشأن.

من هنا تبرز الحاجة إلى إجراء حوار مباشر وحقيقي بين رئيس الحكومة وبين الزعامة الروحانية للجمهور الحريدي.

[״إسرائيل بيتنا״ يستقيل من عضوية اللجنة الخاصة بشؤون توزيع عبء الخدمة العسكرية على الجميع]

״يديعوت أحرونوت״، ٢٠١٢/٦/٢٩

بلّغ وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أمس (الخميس) أن حزب ״إسرائيل بيتنا״ الذي يرأسه قرر أن يستقيل من عضوية اللجنة الخاصة بشؤون توزيع عبء الخدمة العسكرية على الجميع، التي أقيمت عقب تأليف حكومة وحدة وطنية، وكلفت تقديم خطة تحل محل ״قانون طال״ [الذي ينص على إعفاء الشبان اليهود الحريديم من الخدمة العسكرية الإلزامية]، وذلك احتجاجاً على ورود توصية في التقرير النهائي لهذه اللجنة تنص على رفع سن الشبان الحريديم الذين سيتم تجنيدهم إلى ٢٢ عاماً، وعلى تجنب هذه اللجنة التوصية بإلزام المواطنين العرب بتأدية الخدمة المدنية.

وقال ليبرمان إنه ينوي أن يطرح على الكنيست مشروع قانون خاصاً به ينص على توزيع عبء الخدمة العسكرية على الجميع من دون أي استثناءات، ويحل محل ״قانون طال״ الذي قررت المحكمة الإسرائيلية إلغاءه لدى انتهاء سريان مفعوله في آب/ أغسطس المقبل.

وأشار وزير الخارجية، في تصريحات خاصة أدلى بها إلى صحيفة ״يديعوت أحرونوت״ أمس (الخميس)، إلى أن التوصيات التي توصلت إليها اللجنة الخاصة بشؤون توزيع عبء الخدمة العسكرية على الجميع برئاسة عضو الكنيست يوحنان بلاسنر [كاديما] تتميز بالميوعة، فضلاً عن أنها لم تحسم مسألة فرض الخدمة العسكرية الإلزامية على كل شاب في إسرائيل بلغ سن الثامنة عشرة كما ينص القانون.

وفي إثر قرار ليبرمان هذا، أعلن رئيس حزب ״البيت اليهودي״ الوزير دانيئيل هيرشكوفيتس أن حزبه قرر أيضاً أن يستقيل من عضوية اللجنة كي لا يتواطأ معها بشأن الحريديم والعرب.

من ناحية أخرى بادر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو إلى الاتصال برؤساء الكتل العربية في الكنيست وبلّغهم أنه يؤيد تجنيد الشبان العرب في صفوف الخدمة العسكرية أو المدنية، وقد أبدى رؤساء هذه الكتل معارضتهم الكبيرة لهذا الأمر.

تجدر الإشارة إلى أن مصادر سياسية إسرائيلية رفيعة المستوى التقت رئيس الحكومة في الأيام القليلة الفائتة قالت لصحيفة "يديعوت أحرونوت" أول أمس (الأربعاء) إن نتنياهو يعارض توصية من المتوقع أن ترد في التقرير النهائي للجنة الخاصة بشؤون توزيع عبء الخدمة العسكرية على الجميع، تقضي بفرض عقوبات شخصية على شبان حريديم [متشددين دينياً] يرفضون أداء الخدمة العسكرية.

وأضافت هذه المصادر أن رئيس الحكومة لمّح إلى أنه لن يقبل بهذه التوصية مطلقاً، وأعرب عن اعتقاده أن الحريديم لن يقبلوا بها أيضاً. كما لمّح إلى أنه على استعداد لدراسة إمكان فرض عقوبات عامة على مؤسسات حريدية مثل اييشيفوت [المدارس الدينية اليهودية للشبان الحريديم] لا على الأفراد. في المقابل أعلن رئيس اللجنة أنه لن يساوم بشأن موضوع فرض عقوبات على الشبان الحريديم الذين يرفضون الانخراط في صفوف الخدمة العسكرية الإلزامية، واتهمت مصادر رفيعة المستوى في حزب كاديما رئيس الحكومة بمحاولة إفراغ توصيات هذه اللجنة من مضمونها لأسباب سياسية في مقدمها عدم إثارة غضب الحريديم.

بن درور يماني – محلل سياسي
"معاريف"، ٢٠١٢/٦/٢٩

فرصة تاريخية من أجل تغيير قانون "طال"

- أمام نتنياهو فرصة تاريخية كي يظهر عدم خضوعه للحريديم [المتدينين المتشددين]، وكي يغير وجه دولة إسرائيل. فخلال أيام قليلة سيتم نشر توصيات لجنة بلسنر [التي يرأسها عضو الكنيست من حزب كاديما يوحنان بلسنر، والمكلفة دراسة توزيع عبء الخدمة العسكرية على الجميع]، ومن شأن هذه التوصيات أن تؤدي إلى تغيير تاريخي ووطني كبير. هناك تدخلات كثيرة، وخوف من أن يقضي رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو على هذه الفرصة، وفيما يتعلق برئيس حزب كاديما شاوول موفاز، فإنه يضيع فرصة قد تساعده في تسليط الأضواء مجدداً على حزبه.
- لقد كان هناك سببان وراء انضمام حزب كاديما إلى الائتلاف الحكومي، هما: تغيير أسلوب الحكم، والمساواة في توزيع عبء الخدمة العسكرية. ومن المنتظر أن تشكل الأيام القادمة اختباراً لذلك، إذ سيكون على الائتلاف الحكومي، حتى تموز/يوليو المقبل، تقديم اقتراح قانون يتعلق بتوزيع العبء انطلاقاً من توصيات لجنة بلسنر. وحتى الآن تبدو الأغلبية الصهيونية في الحكومة خانعة وضعيفة [أمام الأقلية الحريدية]، لكن مع ذلك نرى أن التغيير في متناول اليد شرط أن يوضح موفاز أنه لا مجال للتسويات في هذا الموضوع.
- سيكون على نتنياهو أن يحزم أمره، إمّا الخضوع للأقلية الحريدية، وإمّا الدفاع عن المصلحة الوطنية. فنتنياهو وموفاز يدركان جيداً أن الوضع الحالي الذي نشهد فيه زيادة سنوية تقدر بواحد في المئة في الصفوف الأولى للتعليم الحريدي، وزيادة مشابهة في عدد المتهربين من تأدية الخدمة العسكرية، هو بمثابة انتحار لدولة إسرائيل.

- نتنياهو ليس هو المسؤول الوحيد عن هذه المشكلة، فقد سبق أن خضع رؤساء حكومات أخرى للحريديم، لكن نتنياهو هو الأكثر خضوعاً من بينهم. وإذا كان صحيحاً ما يقوله عن أنه "يبحث عن حل يقبل به الحريديم"، فمعنى ذلك أننا سنضيع فرصة سوف نندم عليها طويلاً، وسيظهر نتنياهو في صورة من باع دولة إسرائيل في مقابل ثمن ائتلافي زهيد.

[نتنياهو يعلن حل اللجنة الخاصة بشؤون توزيع عبء الخدمة العسكرية على الجميع]

"معاريف"، ٢٠١٢/٧/٣

قال مقربون من رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو لصحيفة "معاريف" أمس (الاثنين) إنه مصمم على إيجاد حل لأزمة تجنيد الشبان اليهود الحريديم [المتشددين دينياً] من خلال سن قانون جديد يحل محل "قانون طال" [الذي ينص على إعفاء الشبان الحريديم من الخدمة العسكرية الإلزامية] ويكون مرضياً لجميع الأطراف. وأضاف هؤلاء المقربون أنه حتى في حال استقالة كاديما من الحكومة في إمكان حزب الليكود أن يمرر مثل هذا القانون في الكنيست.
وجاءت أقوالهم هذه بعد ساعات قليلة من إعلان رئيس الحكومة حل اللجنة الخاصة بشؤون توزيع عبء الخدمة العسكرية على الجميع التي ترأسها عضو الكنيست يوحنان بلاسنر [كاديما]، وذلك عقب استقالة مندوب الأحزاب الحريدية ومندوبي حزبي "إسرائيل بيتنا" و"البيت اليهودي" من هذه اللجنة احتجاجاً على التوصيات الآخذة في التبلور لديها.
وجاء في إعلان رئيس الحكومة، الذي ورد في بيان خاص صادر عن ديوانه أمس (الاثنين)، أن نتنياهو سيدعو رؤساء الأحزاب الشريكة في الائتلاف الحكومي إلى اجتماع خاص سيعقد الأسبوع المقبل ويهدف إلى بلورة مشروع قانون جديد يحل محل "قانون طال" ويحظى بالأكثرية في الكنيست. وشدد البيان على أن رئيس الحكومة يعتقد أنه يمكنه أن يتوصل إلى مشروع قانون كهذا قبل الأول من آب/ أغسطس المقبل، وهو الموعد الذي ينتهي فيه سريان مفعول "قانون طال" وفقاً للقرار الصادر عن المحكمة العليا والقاضي بإلغائه، وفي حال فشله في ذلك سيتم العمل بموجب قانون التجنيد الأصلي الذي يفرض الخدمة العسكرية على الجميع، بمن في ذلك الحريديم والعرب.
في المقابل قال رئيس كاديما شاؤول موفاز، في تصريحات خاصة أدلى بها إلى صحيفة "معاريف"، إن خطوة رئيس الحكومة تنطوي على نقض الاتفاق الائتلافي مع كاديما، والذي نصّ في ما نصّ على تأليف تلك اللجنة الخاصة بشؤون توزيع عبء الخدمة العسكرية على الجميع وتكليفها تقديم توصيات في هذا الشأن، وأكد أن نتنياهو قرر أن يحل هذه اللجنة لأن توصياتها لا تعجبه.
وطالبت هيئة الكفاح من أجل فرض الخدمة العسكرية على الجميع رئيس كاديما بالاستقالة من الحكومة والعودة إلى صفوف المعارضة.
تجدر الإشارة إلى أن نتنياهو يعارض توصية كان من المتوقع أن ترد في التقرير النهائي للجنة الخاصة المذكورة، وتقضي بفرض عقوبات شخصية على شبان حريديم يرفضون أداء الخدمة العسكرية. كما وكان مندوب الأحزاب الحريدية قد أبدى معارضته لهذه التوصية مؤكداً أنها

تنطوي على تداعيات خطرة على المدى البعيد. أمّا حزب "إسرائيل بيتنا" فقد عارض توصية أخرى لهذه اللجنة تنص على رفع سن الشبان الحريديم الذين سيتم تجنيدهم إلى ٢٢ عاماً بدلاً من ١٨ عاماً، كما أبدى احتجاجه على تجنب هذه اللجنة التوصية بإلزام المواطنين العرب بتأدية الخدمة المدنية.

وذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" (٢٠١٢/٧/٣) أن رئيس الحكومة قرر حلّ اللجنة الخاصة في إثر اللقاء الذي عقده أول أمس (الأحد) مع الوزيرين إيلي يشاي وأريئيل أتياس من حزب شاس، وبلّغاه خلاله أنه في حال اتخاذ قرار يقضي بفرض عقوبات مخففة على الشبان الحريديم الذين يرفضون أداء الخدمة العسكرية الإلزامية، فإن شاس لن يقدم على ترك الائتلاف الحكومي.

ونقلت الصحيفة عن مقربين من رئيس تلك اللجنة عضو الكنيست بلاسنر قولهم إن رئيس الحكومة قرر حل اللجنة كي يرضي الحريديم، وأنه منذ إقامة هذه اللجنة كان همّ نتنياهو متركزاً على كيفية إرضاء الحريديم فقط.

مازال معلم – متابعة للشؤون الحزبية

"معاريف"، ٢٠١٢/٧/٣

[حلّ نتنياهو لجنة بلسنر والتنسيق مع الحريديم سيقصّر عمر الائتلاف الحكومي]

- لقد قام بنيامين نتنياهو بكل ما في وسعه لمنع لجنة بلسنر [المكلفة تقديم توصيات بشأن تغيير قانون طال الذي يعفي طلاب المدارس الدينية من الخدمة العسكرية] من تقديم توصياتها، وعندما أدرك نتنياهو أن كل ما فعله لم ينفع، وأن التوصيات التي ستقدمها اللجنة يوم الأربعاء المقبل ستتحول إلى وثيقة رسمية ملزمة، عمد إلى حلّ هذه اللجنة بصورة منفردة ومتغطرسة، ومن دون أن يسمح لشاؤول موفاز بأن يتحاور معه في هذا الشأن. وأعلن أنه ضاق ذرعاً بتوجهات اللجنة، وأن توصياتها لا تتمتع بالتأييد السياسي، وأنه قادر على التوصل إلى قانون أفضل بكثير من قانون طال.
- بالأمس رأى عضو الكنيست يوحنان بلسنر [من حزب كاديما]، الذي عمل بكل إخلاص واستقامة على هذا المشروع، أن ما جرى هو دليل على تهرب نتنياهو من النتيجة التي توصلت إليها اللجنة. فقد رفض نتنياهو، خلال الأسبوع الماضي، أكثر من محاولة لنشر الخلاصات التي تم التوصل إليها، وهذا ما جعل بلسنر يدرك أن رئيس الحكومة يتخوف من أن يؤدي نشر هذه التوصيات إلى تحويلها إلى حجر أساس بالنسبة إلى محكمة العدل العليا، الأمر الذي سيعرقل عمله، ولذا ذهب نحو الحائط المسدود وأخذ معه موفاز.
- يعتبر نتنياهو أنه هو مَن صنع لجنة بلسنر، وقد حاول في نهاية الأسبوع تصوير نفسه على أنه يحاول التوسط بين الأطراف، بيد أن جميع الدلائل كانت تشير إلى أنه حزم خياره وتخلى عن بلسنر وموفاز، وقام بتنسيق خطواته مع يشاي وأتياس [حزب شاس] وليتسمان وغفني [حزب يهدوت هتوراه]، الأمر الذي قد يجعل حكومة الوحدة مع كاديما هي الأقصر عمراً في تاريخ حكومات الوحدة الوطنية.

- يبدو أن نتنياهو لا يزال تحت تأثير النظرية التي تقول إن الحريديم هم الذين أسقطوه في انتخابات سنة ١٩٩٦، وهم الذين أعادوه إلى رئاسة الحكومة في سنة ٢٠٠٩، من هنا فهو لا يريد تعريض مصيره للخطر.

[لجنة بلسنر بشأن المساواة في توزيع عبء الخدمة العسكرية على الجميع تنشر توصياتها على الرغم من حلها، ومخاوف من تفكك الائتلاف الحكومي]

"هآرتس"، ٢٠١٢/٧/٤

من المتوقع أن تنشر لجنة بلسنر، المكلفة بحث المساواة في توزيع عبء الخدمة العسكرية على الجميع، التوصيات التي توصلت إليها على الرغم من القرار الذي اتخذه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بحلها بعد أن خسرت ثقة أغلبية الكتل في الكنيست. وأوضح رئيس حزب كاديما شاؤول موفاز أن توصيات اللجنة تشكل الأساس الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه لبلورة نسخة جديدة متفق عليها من جانب الائتلاف الحكومي لقانون طال [الذي يعفي طلاب المدارس الدينية من الخدمة العسكرية].

وشهد يوم أمس مفاوضات حثيثة وراء الكواليس من أجل إيجاد تسوية بشأن قانون طال ترضي الجميع داخل الائتلاف الحكومي، وتساهم في ردم الهوة في المواقف بين حزب كاديما والأحزاب الحريدية.

وقد أثارت لجنة بلسنر اعتراضات الأحزاب الحريدية وحزب "إسرائيل بيتنا" على حد سواء، الأمر الذي دفع ممثلي هذه الأحزاب إلى الانسحاب من اللجنة. فانسحبت الأحزاب الحريدية نتيجة التوصية التي تقترح فرض عقوبات شخصية على الشبان الحريديم الذين يرفضون أداء الخدمة العسكرية.

أمّا انسحاب ممثلي حزب "إسرائيل بيتنا" من اللجنة فكان احتجاجاً على الخطة التدريجية لتجنيد الشبان العرب. فقد رأى زعيم الحزب ووزيرالخارجية أفيغدور ليبرمان أن "هناك فرصة تاريخية من أجل تغيير قانون التجنيد الإجباري"، وقال "لدينا أغلبية في الكنيست ووسط الجمهور وفي وسائل الإعلام، وعلينا ألاّ نتنازل ونقبل بحل جزئي، فليس هناك أي سبب يمنع الشاب الحريدي من أداء خدمته تجاه المجتمع من خلال العمل في المستشفيات أو من خلال مساعدة المحتاجين، كما أنه ليس هناك سببٌ يمنع الشبان العرب من تأدية خدمتهم للمجتمع"، وأضاف ليبرمان "يوجد اليوم المئات من العرب في جهاز الشرطة وهم يتلقون الرواتب ولا شيء يمنعهم من أداء الخدمة العسكرية الإلزامية."

وتتمحور نقطة الخلاف بين لجنة بلسنر وليبرمان بشأن مطالبة هذا الأخير بتجنيد كل الشبان العرب، البالغ عددهم نحو ٣٠ ألف عربي، في حين تقترح اللجنة تجنيد ٦٠٠٠ عربي من الذين تعتبرهم الدولة صالحين للتجنيد.

من جهتها علمت صحيفة "معاريف" (٢٠١٢/٧/٤) أن الزعيم الروحي لحزب شاس الحاخام عوفاديا يوسف بلّغ وزير الداخلية إيلي يشاي أن فرض عقوبات شخصية على الشبان الحريديم الذين يرفضون أداء الخدمة العسكرية سيؤدي إلى استقالة حزب شاس من الحكومة. وعلمت

الصحيفة من مصدر مطلع في الحزب أنه في حال أصر حزب كاديما على مواقفه في هذا الموضوع، فإن هذا من شأنه أن يؤدي إلى استقالة شاس من الائتلاف الحكومي وتقريب موعد الانتخابات.
وتحدثت صحيفة "يسرائيل هيوم"(٢٠١٢/٧/٤) عن عودة الاتصالات بين نتنياهو وموفاز بعد انقطاع بسبب إقدام نتنياهو على حل لجنة بلسنر، وأن هناك محاولات تبذل من أجل تقريب وجهات النظر بين الرجلين. وأشارت الصحيفة إلى أنه من المتوقع أن يعلن نتنياهو قبوله بأغلبية المبادىء التي توصلت إليها لجنة بلسنر، على أن يجتمع في أعقاب ذلك بموفاز لتبديد الأجواء المتوترة التي سادت بينهما وتقريب وجهات النظر. ووفقاً للصحيفة فإن نتنياهو سوف يركز على أربعة مبادىء، هي: زيادة عدد المجندين؛ التنفيذ التدريجي؛ تجنيد الحريديم والعرب؛ عدم تحريض فئة ضد أخرى.

[موفاز: قبول توصيات لجنة بلسز شرط لبقاء كاديما في الحكومة]

"هآرتس"، ٢٠١٢/٧/٥

من المتوقع أن يبدأ رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو اليوم (الخميس) جولة من المشاورات مع رؤساء الكتل في الكنيست تهدف إلى بلورة تسوية بشأن قانون التجنيد الجديد الذي سيحل محل القانون القديم ومحل "قانون طال" [الذي ينص على إعفاء الشبان اليهود الحريديم من الخدمة العسكرية الإلزامية] ويكون مرضياً لجميع الأطراف.
وقد أعلن رئيس الحكومة في بيان خاص صادر عن ديوانه أمس (الأربعاء) أنه يوافق على جزء من التوصيات التي توصلت إليها اللجنة الخاصة بشؤون توزيع عبء الخدمة العسكرية على الجميع التي وقف على رأسها عضو الكنيست يوحنان بلسنر [كاديما]، والتي قرر حلها عقب استقالة مندوب الأحزاب الحريدية ومندوبي حزبي "إسرائيل بيتنا" و"البيت اليهودي" منها احتجاجاً على التوصيات الآخذة في التبلور لديها.
وأضاف نتنياهو: "إننا نقف على أعتاب تغيير تاريخي في المجتمع الإسرائيلي، والوضع الذي كان سائداً في السابق لا يمكن أن يستمر، ويتعين على الحريديم [اليهود المتشددين دينياً] أن ينخرطوا في الخدمة العسكرية، كما يتعين عليهم وعلى المواطنين العرب أن ينخرطوا في الخدمة المدنية."
وأوضح أن التسوية التي يسعى للتوصل إليها يجب أن تشمل الحريديم والعرب على حد سواء.
وكان رئيس الحكومة قد أشار في بيان خاص صادر عن ديوانه يوم الاثنين الفائت في إثر حل اللجنة المذكورة، إلى أنه سيدعو رؤساء الأحزاب الشريكة في الائتلاف الحكومي إلى اجتماع خاص سيعقد في الأسبوع المقبل ويهدف إلى بلورة مشروع قانون جديد يحل محل "قانون طال" ويحظى بالأكثرية في الكنيست. وشدد البيان على أن رئيس الحكومة يعتقد أنه يمكنه أن يتوصل إلى مشروع قانون كهذا قبل الأول من آب /أغسطس المقبل، وهو الموعد الذي ينتهي فيه سريان مفعول "قانون طال" وفقاً لقرار المحكمة العليا التي قررت إلغاءه، وفي حال فشله في ذلك سيتم العمل بموجب قانون التجنيد الأصلي الذي يفرض الخدمة العسكرية على الجميع بمن في ذلك الحريديم والعرب

في المقابل، أعرب رئيس كاديما الوزير شاؤول موفاز، أمس (الأربعاء)، عن خيبة أمله من ردة فعل رئيس الحكومة، ودعاه إلى تبني توصيات لجنة بلسنر كاملة مؤكداً أن هذا يعتبر شرطاً لبقاء كاديما في الحكومة، وأن الكرة أصبحت الآن في ملعب نتنياهو.
وأشار موفاز إلى أن كاديما سيصر على وجه الخصوص على زيادة عدد الحريديم المنخرطين في الخدمة العسكرية، وعلى فرض عقوبات شخصية مشددة على الذين يتهربون من أداء هذه الخدمة.
وكان عضو الكنيست بلسنر قد أعلن أمس (الأربعاء) أهم توصيات اللجنة التي وقف على رأسها وأقدم رئيس الحكومة على حلها.
ودعت هذه التوصيات إلى تجنيد ٨٠٪ من الشبان الحريديم في صفوف الجيش الإسرائيلي أو في إطار الخدمة المدنية حتى سنة ٢٠١٦، على أن تستمر الخدمة في الجيش عامين، وفي الخدمة المدنية عاماً ونصف العام. كما دعت إلى فرض عقوبات شخصية صارمة على كل من يرفض الانخراط في صفوف الجيش أو الخدمة المدنية بما في ذلك فرض عقوبات جنائية، وإلى عدم رفع سن التجنيد للشبان الحريديم إلى ٢٢ عاماً بدلاً من ١٨ عاماً.
وشددت توصيات اللجنة على ضرورة أن يشمل مبدأ توزيع عبء الخدمة العسكرية المواطنين العرب، لكنها لم توص باتخاذ أي إجراءات بشأن انخراط الشبان العرب في الخدمة المدنية.
وذكرت صحيفة "معاريف" (٢٠١٢/٧/٥) أن عضو الكنيست بلسنر قال في سياق مقابلة مطولة أدلى بها إلى ملحقها الأسبوعي وستنشر كاملة غداً (الجمعة) إن رئيس الحكومة نتنياهو اختار أن يقف إلى جانب الحريديم، وأكد أن أي توصيات بشأن البديل من "قانون طال" لن تكون مقبولة من الحريديم.

[نتنياهو يوافق على فرض عقوبات شخصية على كل من يتهرب من الخدمة العسكرية]

"يديعوت أحرونوت"، ٢٠١٢/٧/٦

قال مقربون من رئيس حزب كاديما والقائم بأعمال رئيس الحكومة شاؤول موفاز لصحيفة "يديعوت أحرونوت" أنه يخشى من أن تشكل التظاهرة الكبرى التي سينظمها مؤيدو فرض الخدمة العسكرية على الجميع مساء غد (السبت) ضغطاً عليه للاستقالة من الحكومة احتجاجاً على تفريغ توصيات اللجنة الخاصة بشؤون توزيع عبء الخدمة العسكرية على الجميع التي ترأسها عضو الكنيست يوحنان بلسنر [كاديما] من مضمونها.
وعلمت الصحيفة أن المقربين من موفاز مارسوا ضغوطاً كبيرة على أعضاء كنيست من كاديما كي لا يشتركوا في هذه التظاهرة، كي لا يتسببوا بإحراج رئيس الحزب.
على صعيد آخر عقد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أمس (الخميس) لقاءات مع موفاز ومع باقي رؤساء الكتل الشريكة في الائتلاف الحكومي تهدف إلى بلورة تسوية بشأن قانون التجنيد الجديد الذي سيحل محل القانون القديم ومحل "قانون طال" [الذي ينص على إعفاء الشبان اليهود الحريديم من الخدمة العسكرية الإلزامية] ويكون مرضياً لجميع الأطراف. وفي ختام هذه اللقاءات أصدر ديوان رئيس الحكومة بياناً قال فيه إن نتنياهو بلّغ رؤساء الكتل أنه يمكن

جسر الفجوات القائمة وإعداد مشروع قانون جديد يدفع موضوع فرض الخدمة العسكرية على الجميع قدماً.
وقالت مصادر مطلعة على هذه الاجتماعات إن نتنياهو أبدى موافقته على فرض عقوبات شخصية على كل من يتهرب من أداء الخدمة العسكرية أو الخدمة المدنية، الأمر الذي يعتبر تغييراً في موقفه السابق الذي تميز بالمعارضة الشديدة لفرض عقوبات كهذه.
في المقابل، أكدت مصادر مسؤولة في بعض كتل الائتلاف الحكومي أن نتنياهو ما زال ينسق مواقفه مع أحزاب الحريديم [اليهود المتشددين دينياً]، والدليل على ذلك هو أن أياً من مسؤولي هذه الأحزاب لم يخرج عن طوره إزاء إبداء رئيس الحكومة موافقته على فرض عقوبات شخصية على الذين لا ينخرطون في صفوف الجيش أو الخدمة المدنية.

[كتلة الليكود تتبنى توصيات "لجنة بلسنر" كأساس لسن قانون جديد بشأن التجنيد]

"يديعوت أحرونوت"، ٢٠١٢/٧/٩

وافقت كتلة الليكود في الكنيست صباح أمس (الأحد) على تبني توصيات "لجنة بلسنر" [اللجنة الخاصة بشؤون توزيع عبء الخدمة العسكرية على الجميع التي وقف على رأسها عضو الكنيست يوحنان بلسنر من كاديما] كأساس لقانون جديد بشأن التجنيد في إسرائيل يحل محل القانون القديم، ومحل "قانون طال" [الذي ينص على إعفاء الشبان اليهود الحريديم من الخدمة العسكرية الإلزامية].
وفي إثر ذلك اتفق رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، والقائم بأعمال رئيس الحكومة شاؤول موفاز [رئيس كاديما]، على تشكيل طاقم يُكلّف صياغة نص لـ "قانون المساواة في تحمل الأعباء" ويتم طرحه كمشروع قانون أمام الحكومة في اجتماعها المقبل. ويشترك في هذا الطاقم كل من نائب رئيس الحكومة ووزير الشؤون الاستراتيجية موشيه يعالون، وعضو الكنيست يوحنان بلسنر. كما سيشترك في مداولات هذا الطاقم، ووفق الحاجة، ممثلون عن وزارات الدفاع والمال والعدل، وكذلك ممثلون عن مديرية الخدمة المدنية.
وعقد يعالون وبلسنر أمس (الأحد) اجتماعاً لإجراء محادثة أولية في هذا الشأن، ومن المتوقع أن تبدأ المداولات الجادة بينهما اليوم (الاثنين).
وقال يعالون بعد الاجتماع إن احتمال التوصل إلى تفاهمات بشأن مشروع القانون المذكور يعتبر كبيراً. وبلّغ يعالون رئيس الحكومة أنه لمس لدى بلسنر استعداداً لإبداء مرونة أكثر من السابق، وأن كلا منهما اتفقا على ضرورة تطبيق توصيات اللجنة الخاصة بصورة تدريجية.
وعلمت صحيفة "يديعوت أحرونوت" أن الليكود معني بأن تكون العقوبات التي أوصت "لجنة بلسنر" بفرضها على الذين يتهربون من الخدمة العسكرية متساوية بالنسبة إلى الجميع، وألا تقتصر على الشبان الحريديم. كما أكد مسؤول كبير في الليكود أنه لا يمكن بلورة قانون واحد بشأن التجنيد للحريديم والعرب، بسبب الفوارق القائمة بين الجانبين، ولذا فإن الاتجاه هو بلورة قانون خاص لكل منهما، على أن يتم إقرار القانونين معاً في الكنيست.

من ناحية أخرى، أكد عضو الكنيست بلسنر أن توصيات اللجنة الخاصة التي ترأسها ستشكل الأساس للقانون الجديد، وشدّد على أنه يتعين على الطاقم أن يبلور قانوناً جديداً في غضون يومين كي يكون في الإمكان إقراره في الحكومة وفي القراءات الثلاث في الكنيست قبل الأول من آب/ أغسطس المقبل، وهو اليوم الذي ينتهي فيه سريان مفعول "قانون طال" وفقًا للقرار الصادر عن المحكمة الإسرائيلية العليا والقاضي بإلغائه.
وذكرت صحيفة "معاريف" (٢٠١٢/٧/٩) أنه عقب تبني كتلة الليكود توصيات "لجنة بلسنر"، حاول رئيس الحكومة نتنياهو أمس (الأحد) أن يهدئ رؤساء الأحزاب الحريدية، لكنه في الوقت نفسه أوضح لهم أن عليهم أن يبدوا مرونة أكبر إزاء توزيع عبء الخدمة العسكرية على الجميع.
وأضافت الصحيفة أن رئيس الحكومة أكد لوزراء حزب شاس أنه يرغب في بقائهم في الحكومة، لكن في الوقت نفسه عليهم تقديم تنازلات لتحقيق هدف المساواة في توزيع الأعباء.

آرييه أرليخ – نائب رئيس تحرير صحيفة "العائلة"،
ومن خريجي المدارس الدينية الحريدية
"معاريف"، ٢٠١٢/٧/٨

[توصيات لجنة بلسنر تزيد الهوة بين المجتمع الإسرائيلي والحريديم]

- إن قضية إعفاء أغلبية شبان المجتمع الحريدي من الخدمة العسكرية تشكل منذ أعوام عديدة السبب الأساسي للتوتر القائم بين المجتمع الحريدي وبين سائر أجزاء المجتمع الإسرائيلي. كما أنها تشكل نقطة الخلاف والانقسام الكبيرة في تاريخ الدولة.
- لقد استطاع الجيش الإسرائيلي مواجهة النزاع المتعلق بالاختلاف في نمط الحياة بصورة ناجحة للغاية في الأعوام الأخيرة، وذلك من خلال كتيبة "يهودا للأبد" ومشروع "دمج الحريديم" اللذين يتوافقان مع نمط حياة المجندين من الحريديم، حيث تجري الخدمة العسكرية بصورة منفردة وبطريقة تتلاءم مع رؤية العالم الحريدي. كما شهدت الأعوام الأخيرة ثورة في مجال الخدمة العسكرية للحريديم في الجيش الإسرائيلي. صحيح أن نسبة تزايد أعداد الحريديم في الجيش ما زالت بطيئة، لكن التوجه العام للحريديم نحو الخدمة العسكرية بات واضحاً ولا يمكن وقفه.
- ثمة أمر واحد يمكن أن يوقف هذا التوجه هو الشعبوية الرخيصة الضحلة وغير البراغماتية التي تتجلى اليوم عبر ما يقوم به بلسنر وموفاز ومجموعتهما من تقطيع للخيوط الحساسة التي جمعت بين الحريديم والجيش الإسرائيلي.
- وفيما يلي لمحة قصيرة عن توصيات لجنة بلسنر: فرض غرامة مالية قدرها ٧٥٠٠ شيكل على كل تلميذ يشيفاه [مدرسة دينية] لا يحضر للخدمة العسكرية في الموعد المحدد؛ وغرامة قدرها ٧٥ شيكلاً على كل يوم تأخير إضافي؛ إلغاء الضمان الوطني؛ الغاء حقوق الدعم الحكومي للمساكن وللقروض السكنية؛ والغاء التخفيضات على الضرائب.
- يقف الحريديم ودولة إسرائيل أمام مفترق طرق تاريخي: فمن جهة هناك طريق يؤدي إلى اندماج مرن ومضمون للحريديم في الجيش، ومن جهة أخرى هناك طريق يؤدي إلى

مواجهة أكيدة بين الطرفين، وكل عقوبة جديدة تفرض ستزيد من عمق الهوة التي تفصل بين الطرفين وتقرب الاصطدام.

- إن كل محاولة لفرض الخدمة العسكرية بالقوة ولفرض العقوبات سيزيد من حدة الاستفزاز في الاتجاهين، وسيعمق من الانقسام، ويضيع الهدف. فلا شيء يمكن فرضه بالقوة.

دانييل هيرشكوفيتس – زعيم حزب البيت اليهودي
"معاريف"، ٢٠١٢/٧/١٠

[يجب أن تشمل الخدمة العسكرية الإلزامية العرب والحريديم في آن معاً]

- دعا عدد من المعلقين الجمهور المتدين الصهيوني إلى تزعم المطالبة بتطبيق الخدمة الإلزامية على الحريديم، إلاّ إنهم رأوا أنه يجب التفريق بين العرب والحريديم، ومواصلة إعفاء العرب من التجنيد الإلزامي.
- وتشكل هذه المسألة نقطة الخلاف بيني وبين هؤلاء. ففي رأيي يجب الإصرار على المطالبة بالمساواة في توزيع العبء على الجميع، على أن يشمل ذلك الجمهورين العربي والحريدي في آن معاً.
- عندما علمت أن لجنة بلسنر تنوي عدم إدخال العرب ضمن توصياتها وأنها تريد فقط معالجة قضية تجنيد الحريديم، بلّغت رئيس الحكومة استقالة "البيت اليهودي" من اللجنة، لأنني أعتقد أنه من دون مساهمة العرب لا يمكن تحقيق المساواة في تحمل العبء.
- ويتعين علينا أن نوضح مدى صعوبة تحقيق المساواة الكاملة في توزيع العبء. فلا توجد اليوم مساواة كاملة بين جنود الفرق العسكرية المتعددة، وليس هناك مساواة في مدة الخدمة العسكرية للرجال والنساء. ومن الصعب أن نتوصل إلى حل جميع المشكلات دفعة واحدة، لكن ثمة مبدأ يجب عدم التنازل عنه وهو أن مَن يخدم الدولة يحصل في المقابل على خدماتها، ومَن لا يفعل ذلك لا يحصل على شيء. ويجب أن ينطبق هذا الأمر على جميع مواطني الدولة في إسرائيل، سواء أكانوا من الحريديم أم من العرب. ومن لا يرغب في الخدمة في الجيش الإسرائيلي يستطيع أن يتطوع داخل مجتمعه في إطار الخدمة المدنية الوطنية، أي في المستشفيات وفي مؤسسات التعليم وغيرها...

على الجمهور الصهيوني المتدين أن يتزعم النضال من أجل المساواة في توزيع العبء، ونحن نطالب بتطبيق المساواة بين الجميع، بين الحريديم والعرب، وإذا لم يكن ذلك داخل إطار الخدمة العسكرية فيجب أن يكون في إطار الخدمة المدنية.

[أوساط في كاديما تتهم نتنياهو بالتراجع عن التفاهمات التي تم التوصل إليها بشأن قانون التجنيد الجديد]

"يديعوت أحرونوت"، ٢٠١٢/٧/١٢

اتهمت مصادر مسؤولة في حزب كاديما رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بالتراجع عن التفاهمات التي تم التوصل إليها بين الجانبين بشأن قانون التجنيد الجديد، الأمر الذي تسبب أمس (الأربعاء) بتفجير مداولات الطاقم المكلّف صياغة نص لـ "قانون المساواة في تحمل الأعباء"، والذي يقف على رأسه كل من نائب رئيس الحكومة ووزير الشؤون الاستراتيجية موشيه يعالون، وعضو الكنيست يوحنان بلسنر، ويشترك فيه ممثلون عن وزارات الدفاع والمال والعدل، وممثلون عن مديرية الخدمة المدنية.

وعقد رئيس حزب كاديما شاؤول موفاز أمس (الأربعاء) اجتماعاً استثنائياً لكتلة الحزب في الكنيست تقرر في ختامه أن يستقيل كاديما من الحكومة في حال عدم التوصل إلى اتفاق بشأن القانون المذكور.

كما عقد كل من نتنياهو وموفاز اجتماعاً في ساعات المساء لم يتم التوصل فيه إلى أي اتفاق، وقرر الاثنان عقد اجتماع آخر بينهما اليوم (الخميس).

وعلمت صحيفة "يديعوت أحرونوت" أن الخلاف الأساسي بين الجانبين يتعلق بعدد الشبان اليهود الحريديم [المتشددين دينياً] الذين يجب تجنيدهم في صفوف الجيش الإسرائيلي، وبجوهر العقوبات التي سيتم فرضها على كل من يرفض أداء الخدمة العسكرية الإلزامية.

وقال الوزير يعالون للصحيفة إن تفجير اجتماع الطاقم الذي يقف على رأسه مع عضو الكنيست بلسنر حدث ليخدم أهدافاً سياسية ضيقة لحزب كاديما، وأكد أنه لا توجد خلافات جوهرية بين الجانبين بشأن عدد الشبان الحريديم الذين يجب تجنيدهم، وبشأن العقوبات.

في المقابل قالت مصادر مسؤولة في كاديما إن نتنياهو بدأ على ما يبدو يخشى من إمكان عودة رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت إلى الحياة السياسية، ولذا فإنه يسعى لإرضاء الحريديم، أو لتقديم موعد الانتخابات العامة المقبلة كي يسد الطريق أمام عودة أولمرت.

وأصدر ديوان رئيس الحكومة أمس (الأربعاء) بياناً شدد فيه على أن نتنياهو لم يتراجع عن التفاهمات التي تم التوصل إليها [مع كاديما]، وأنه ما زال متمسكاً بموقفه الرامي إلى توسيع نطاق انخراط الشبان الحريديم والعرب أبناء ١٨ عاماً في الخدمة العسكرية والمدنية، بحيث يرتفع عدد الشبان الحريديم المنخرطين في صفوف الجيش من ٢٤٠٠ حاليا إلى ٦٠٠٠ حتى سنة ٢٠١٦، ويرتفع عدد الشبان العرب المنخرطين في الخدمة المدنية من ٢٣٠٠ حاليا إلى ٥٠٠٠ حتى سنة ٢٠١٦.

<u>دافيد زولدن – صحافي حريدي ومن خريجي الدورة الأولى</u>
<u>لكتيبة الناحل الحريدية في الجيش الإسرائيلي</u>
"هآرتس"، ٢٠١٢/٧/١٢

[على زعماء الحريديم التوقف عن الدفاع عن المتهربين من الخدمة العسكرية]

- جاء في الرسالة التي أرسلها دافيد بن– غوريون في كانون الثاني/يناير ١٩٥١ إلى رئيس الأركان آنذاك يغآل يادين ما يلي: "بالاستناد إلى المادة ١٢ من قانون الخدمة العسكرية، قررت إعفاء تلامذة اليشيفوت من الخدمة الإلزامية، ويطبق هذا الإعفاء فقط على تلامذة اليشيفوت الذين يتعلمون التوراة طوال الفترة التي يستغرقها هذا التعليم." وكان الهدف هو إعفاء ٤٠٠ طالب من اليشيفوت (المدارس الدينية) من الخدمة العسكرية الإلزامية بعد الضربة القاسية التي تعرضت لها المدارس الدينية نتيجة الكارثة النازية، بالإضافة إلى رغبة بن– غوريون في التوصل إلى تسوية مع الزعامات الحريدية. لقد مرت أكثر من ستة عقود على هذا الاتفاق، تضاعف خلالها عدد الذين يحصلون على إعفاء من الخدمة العسكرية نحو ١٠٠٪، والمطلوب اليوم من الحكومة التوصل إلى قرار استراتيجي حاسم بشأن خدمة الحريديم في الجيش.
- منذ قيام دولة إسرائيل، كان هناك اتفاق غير مكتوب بينها وبين الجمهور الحريدي، سمح لهؤلاء بالمحافظة على نمط حياتهم وعلى تطوير اليشيفوت [المدارس الدينية] ومراكز التوراة وتوسيعها. لكن في الوقت نفسه كان واضحاً للجميع في القطاع الحريدي أن مَن لا يتعلم التوراة عليه أن يحمل السلاح وأن يتحمل جزءاً من العبء الأمني.
- وحتى تشكيل كتيبة الناحل الخاصة بالحريديم في كانون الثاني/يناير١٩٩٩، كان لدى الحريديم حجة مقنعة للدفاع عن عدم التحاقهم بالخدمة العسكرية، فكانوا يقولون إن هذه الخدمة تستند إلى معايير المجتمع العلماني والمختلط، الأمر الذي قد يشكل خطراً روحانياً على المجندين الحريديم. وكان زعماء الطائفة الحريدية يرونه خطرا حقيقيا يجب بذل كل شيء من أجل محاربته.
- لقد كنت من بين خريجي الدورة الأولى لكتيبة الناحل الخاصة بالحريديم في الجيش الإسرائيلي، وفي إمكاني القول إن الإجراءات التي جرى الاتفاق بشأنها بين حاخامي الكتيبة وبين قادة الجيش (وما زالت سارية حتى اليوم) تسمح لكل من يشاء بالمحافظة على نمط الحياة الخاصة بالحريديم بصورة كاملة.
- في سنة ٢٠١٢ تعهد الجيش الإسرائيلي الوفاء بكل التزاماته، من حيث أن تكون المعسكرات المخصصة للحريديم للرجال فقط، وأن تحترم قواعد الطعام الكاشير الأكثر تشدداً، وأن يرافق الحاخامون الجنود طوال مدة خدمتهم العسكرية يومياً حتى خلال التدريبات والخدمة العملانية. لذا فإن الناحل الحريدي كان ولا يزال المكان المثالي للمحافظة على الحياة الدينية خلال القيام بالخدمة العسكرية.
- يصعب علي فهم سبب معارضة ممثلي الجمهور الحريدي لكتيبة الناحل الحريدية، ففي الوقت الذي بذلنا فيه، نحن جنود الكتيبة الحريدية، كل ما في وسعنا للتحاور مع هؤلاء، إلاّ إنهم حافظوا على الصمت الكامل ولم يتحاوروا معنا، ورفضوا المساعدة التي عرضناها عليهم باستخفاف واستعلاء، وامتنعوا من زيارة معسكر الكتيبة والتعرف عن قرب إلى كيفية المحافظة على الفرائض الدينية. وبدلاً من أن نحظى بالتشجيع والثناء، تعرضنا للازدراء والرفض، فكانت الصورة الشائعة عن جنود كتيبة الناحل الحريدي هي صورة الكفار الذين أغراهم العالم العلماني، والذين يجلبون العار للعالم الحريدي برمته.
- إنه لأمر مثير للغضب سماع ممثلين عن المجتمع الحريدي يستخدمون اليوم كتيبة الناحل الحريدية في مقابلاتهم كي يثبتوا أن الحريديم لا يتهربون من الخدمة العسكرية، وذلك في

الوقت الذي يعملون فيه من الداخل على نزع الشرعية عنها. فلا يحق لهؤلاء استخدام كتيبة الناحل الحريدية وسيلة دعائية لتحسين الصورة الحريدية.

[نتنياهو وموفاز يتفقان على استمرار المداولات بين كاديما والليكود بشأن قانون التجنيد الجديد]

"معاريف"، ٢٠١٢/٧/١٣

عقد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، ورئيس حزب كاديما شاؤول موفاز، الليلة الماضية اجتماعاً في ديوان الأول في القدس استمر حتى ساعة متأخرة، وقد اتفق الاثنان على أن تستمر في غضون الأيام القليلة المقبلة المداولات بين الليكود وكاديما بشأن قانون التجنيد الجديد الذي من المتوقع أن يحل محل القانون القديم، ومحل "قانون طال" [الذي ينص على إعفاء الشبان اليهود الحريديم من الخدمة العسكرية الإلزامية].
وجاء هذا الاجتماع بعد أن فشلت جميع المداولات التي جرت بين الجانبين في التوصل إلى اتفاق في هذا الشأن. وقد تسبب هذا الفشل بتفجير مداولات الطاقم المكلف صياغة نص لـ "قانون المساواة في تحمل الأعباء" والذي يقف على رأسه كل من نائب رئيس الحكومة ووزير الشؤون الاستراتيجية موشيه يعالون، وعضو الكنيست يوحنان بلسنر من كاديما، ويشترك فيه ممثلون عن وزارات الدفاع والمال والعدل، وممثلون عن مديرية الخدمة المدنية.
وأعلن يعالون ظهر أمس (الخميس) أنه على ما يبدو لن يتم تقديم مشروع قانون جديد بشأن التجنيد حتى نهاية تموز/ يوليو الحالي، أي عشية اليوم الذي ينتهي فيه سريان مفعول "قانون طال" وفقاً للقرار الصادر عن المحكمة الإسرائيلية العليا والقاضي بإلغائه بدءاً من الأول من آب/ أغسطس المقبل. وقال مقربون من يعالون إن تصريحه هذا يعكس موقف رئيس الحكومة.
وقبل أن يدلي يعالون بتصريحه هذا عقد اجتماعاً مع بلسنر لم يتم التوصل خلاله إلى أي اتفاق جديد.
تجدر الإشارة إلى أن الخلاف الأساسي بين الجانبين يتعلق بعدد الشبان اليهود الحريديم [المتشددين دينياً] الذين يجب تجنيدهم في صفوف الجيش الإسرائيلي، وبجوهر العقوبات التي سيتم فرضها على كل من يرفض أداء الخدمة العسكرية الإلزامية.
هذا، وعقد رئيس كاديما موفاز بعد ظهر أمس (الخميس) اجتماعاً مع مستشاريه تقرر فيه منح رئيس الحكومة مهلة أخرى لإيجاد حل يرضي الجانبين، ويحول دون استقالة كاديما من الحكومة.

دان مرغليت – محلل سياسي
"يسرائيل هَيوم"، ٢٠١٢/٧/١٣

[مساع أخيرة لمنع انهيار الائتلاف الحكومي بسبب الخلاف على تعديل قانون "طال"]

- يبدو أن الوقت اللازم للتوصل إلى تسوية بشأن تعديل قانون "طال" بدأ ينفد. فموشيه يعالون يضغط على كاديما متذرعاً بأنه من الضروري التوصل إلى قانون جديد للخدمة العسكرية الإلزامية قبل انتهاء المدة المتاحة لذلك، أي ٣١ تموز / يوليو، لكن الطرفين يعلمان أن مدة أسبوعين تكفي من أجل إقرار قانون جديد في الكنيست، في حال وجود اتفاق كامل بينهما على الموضوع.
- يرغب كل من الليكود وكاديما في التوصل إلى اتفاق، لكن الضغوط الداخلية الحزبية تدفعهما إلى التشبث بمواقفهما. ومما لا شك فيه أن يوحنان بلسنر يعرف جيداً تفاصيل موضوع تجنيد الحريديم، وقد تضمنت التوصيات التي طرحها عناصر أساسية. من هنا، إذا كان الليكود معنياً بالتوصل إلى حل للمسألة فعليه أن يقترح على كاديما اختيار إحدى هذه التوصيات للتنفيذ المباشر، وتأجيل تنفيذ التوصيات الأخرى إلى وقت لاحق.
- يمكن أن يبدي الوزير يعالون بعض التساهل، فلسنا مضطرين إلى تأجيل سن التجنيد إلى عمر ٢٦ عاماً كي يبدو القانون الجديد متفرعاً عن "قانون طال". كذلك يملك يعالون، الذي هو على علاقة مباشرة برئيس الحكومة، هامشاً للمناورة، شرط أن يبقى بعيداً عن الخط الذي اقترحه زئيف إلكين. ومن الممكن التوصل إلى تسوية تستند إلى إقرار مبدأ أساسي يطالب به الليكود، ومبدأ أساسي آخر يطالب به كاديما، وتأجيل الأمور الأخرى إلى وقت لاحق.
- من دون حدوث ذلك، ستتعرض الحكومة للإحراج بعد وقت قليل من تأليفها، وسيصبح من الضروري تحديد موعد الانتخابات المبكرة، الأمر الذي سيصب في مصلحة أخصام الليكود وكاديما، بدءاً من حزب العمل الذي يقف متفرجاً، مروراً بحزب "يوجد مستقبل" [حزب جديد يتزعمه يئير لبيد] وحركة ميرتس، وصولاً إلى حزب "إسرائيل بيتنا".
- إن الوضع الذي يواجهه الليكود هو الأصعب، فهو لم يتمكن في الأجواء السائدة حالياً من التوصل إلى صيغة تستطيع أن تجمع بين رغبته في المحافظة على شراكته السياسية مع الحريديم، وبين المطالب الذي يتمسك بها جمهوره العريض.

والسؤال الذي يطرح نفسه اليوم هو التالي: ما هو ثمن الانتخابات في حال جرت الآن؟ ليس في استطاعة أحد الإجابة عن هذا السؤال، ولا حتى استطلاعات الرأي. لكن يبدو لي من خلال موقف العلمانيين والمتدينين القوميين [المطالبين بتطبيق المساواة في الخدمة الإلزامية] أن ثمة خطراً يتربص بحزب الليكود نتيجة عدم إقرار قانون جديد ومتفق عليه للخدمة العسكرية.

[مصادر في الليكود تتوقع تقديم موعد الانتخابات العامة المقبلة إلى بداية ٢٠١٣ بسبب عدم التوصل إلى اتفاق بشأن قانون التجنيد الجديد]

"معاريف"، ٢٠١٢/٧/١٦

توقعت مصادر رفيعة المستوى في حزب الليكود أمس (الأحد) أن تنتهي الشراكة الائتلافية مع حزب كاديما في غضون عدة أيام، وذلك بسبب عدم التوصل إلى أي اتفاق بين الحزبين بشأن

قانون توزيع عبء الخدمة العسكرية على الجميع، وفي الوقت نفسه قدرت هذه المصادر ذاتها أن يتم تقديم موعد الانتخابات العامة المقبلة للكنيست إلى بداية سنة ٢٠١٣.

وقال وزير التربية والتعليم جدعون ساعر، في اجتماع وزراء الليكود أمس (الأحد)، إن رئيس حزب كاديما شاؤول موفاز اتخذ قراراً يقضي بالاستقالة من الحكومة، الأمر الذي تسبب بانتهاج موقف متشدّد إزاء قانون التجنيد الجديد الذي كان من المفترض أن يحل محل القانون القديم، ومحل "قانون طال" [الذي ينص على إعفاء الشبان اليهود الحريديم من الخدمة العسكرية الإلزامية].

في المقابل اتهم عضو الكنيست يوحنان بلسنر من كاديما رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بخيانة الجمهور العريض في إسرائيل والخنوع للحريديم [اليهود المتشددين دينياً].

وكان رئيس الحكومة نتنياهو ورئيس كاديما موفاز قد عقدا مساء يوم الخميس الفائت اجتماعاً في ديوان الأول في القدس استمر حتى ساعة متأخرة، وقد اتفق الاثنان على أن تستمر المداولات بين الليكود وكاديما بشأن قانون التجنيد الجديد. وجاء هذا الاجتماع بعد أن فشلت جميع المداولات التي جرت بين الجانبين في التوصل إلى اتفاق في هذا الشأن، وتسبب هذا الفشل بتفجير مداولات الطاقم المكلّف صياغة نص لـ "قانون المساواة في تحمل الأعباء" والذي يقف على رأسه كل من نائب رئيس الحكومة ووزير الشؤون الاستراتيجية موشيه يعالون، وعضو الكنيست يوحنان بلسنر من كاديما، ويشترك فيه ممثلون عن وزارات الدفاع والمال والعدل، وممثلون عن مديرية الخدمة المدنية.

وأعلن يعالون قبل اجتماع نتنياهو وموفاز أنه على ما يبدو لن يتم تقديم مشروع قانون جديد بشأن التجنيد حتى نهاية تموز/ يوليو الحالي، أي عشية اليوم الذي ينتهي فيه سريان مفعول "قانون طال" وفقاً للقرار الصادر عن المحكمة الإسرائيلية العليا والقاضي بإلغائه بدءاً من الأول من آب/ أغسطس المقبل. وقال مقربون من يعالون إن تصريحه هذا يعكس موقف رئيس الحكومة.

هذا، وتطرّق نتنياهو في مستهل الاجتماع الذي عقدته الحكومة الإسرائيلية أمس (الأحد) إلى هذه القضية فقال إنه ما زال يسعى لتقديم الحل الذي من شأنه أن يزيد من حجم المساواة في تحمل الأعباء بصورة تدريجية فيما يخص الشبان الحريديم والعرب على حد سواء ومن دون تحريض أي فئة على فئة أخرى. وأضاف: "إن تقسيم الأعباء بصورة أكثر تساوياً هو أمر مهم بالنسبة إلى مناعتنا الوطنية، غير أن الوحدة الداخلية تنطوي على أهمية أيضاً بالنسبة إلى ضمان هذه المناعة، ما يجعلني تحديداً أتحمل المسؤولية عن السعي لتقديم حل يهدف إلى تحقيق هذين الهدفين وبالتالي إلى تعزيز مناعتنا الوطنية لا إضعافها".

وأشار رئيس الحكومة إلى أن الطروحات الخاصة التي تطالب بتجنيد جميع الشبان الحريديم فور بلوغهم سن ١٨ عاماً لن تؤدي إلى زيادة عدد هؤلاء الشبان المجندين بل إلى تقوقع هذا الجمهور وإلى تراجعه عن انفتاحه على فكرة التجنيد، وشدّد على أن هذه الطروحات ربما تناسب عناوين الصحف لكن احتمال تطبيقها ميدانياً ضئيل للغاية.

أسعد غانم – أستاذ في جامعة حيفا

"هآرتس"، ٢٠١٢/٧/١٦

نعم للخدمة الإلزامية المدنية لفلسطينيي الـ ٤٨

- إن النقاش الصاخب الذي دار في لجنة بلسنر كان نقاشاً مفهوماً فيما يتعلق بالتوصيات الخاصة بتجنيد الحريديم، أمّا فيما يتعلق بالعرب فلم تأت اللجنة بأي جديد. فقد شجع التقرير الشباب العرب على التطوع في الخدمة المدنية، وهذا أمر موجود وقائم اليوم على الرغم من انقسام الآراء بشأنه وسط الزعامات العربية، فمن جهة هناك مَن يشجع الشباب العرب على المشاركة في الخدمة المدنية، ومن جهة أخرى هناك مَن يعارض هذه المشاركة ويدير حملة ضدها.
- ليس واضحاً بالنسبة إلي كباحث يهتم بمشكلة التنمية الاجتماعية في المجتمع العربي في إسرائيل سبب معارضة الخدمة الإلزامية المدنية ضمن المجتمع العربي لمدة عام أو عام ونصف العام، ولا أرى منطقاً وطنياً أو سياسياً أواجتماعياً أو شخصياً لهذه المعارضة. بل على العكس من ذلك، أرى أنه كما يحصل كل شاب على حقوقه من مجتمعه، عليه أن يقوم بواجبه تجاه هذا المجتمع.
- إن موقف قسم من السياسيين والناشطين العرب في هذا الصدد يفتقر إلى حس المبادرة، ولا يعبر عن الاستعداد لتحمل المسؤولية، وهو ينضم إلى تاريخ طويل من العجز في المجتمع العربي. إن رفض القيادات السياسية العربية الخدمة الإلزامية يخدم موقف الدولة التي لا تريد أن تستثمر في الشبان العرب، ولا ترغب في أن تسمح لهم بتنظيم صفوفهم وخدمة مجتمعهم والاستفادة من مرحلة التأهيل التي تعدهم للمستقبل وتمنحهم تعويضات يفرضها القانون وتساعدهم في الحصول على القبول في الجامعات وفي أماكن العمل كما تمنحهم الحق في الحصول على مساكن وغيرها. من هنا فإن من واجب الزعامات العربية في إسرائيل أن تناضل من أجل تحقيق هذه الفكرة.
- إنني أدعو منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان إلى رفع دعوى لدى المحكمة العليا في إسرائيل والمطالبة بإلزام الدولة تطبيق "الخدمة المدنية" على كل شاب عربي أتم الثامنة عشرة. فكما توظف هذه الدولة أموالها من أجل كل شاب يهودي، عليها أن تفعل ذلك أيضاً من أجل الشبان العرب.
- إن الخدمة الإلزامية المدنية هي قبل كل شيء وسيلة من أجل تنظيم صفوف الشباب العرب وتأهيلهم وتعميق التزامهم تجاه مجتمعهم وتجاه التحديات التي تواجههم. إنها حق من حقوقهم حرمتهم إياه الدولة نتيجة سياسة التمييز التي تنتهجها تجاه الجمهور العربي، وهذ المرة سيحرمون منها بفضل زعاماتهم.

[نتنياهو يرفض طلب باراك أن تتولى وزارة الدفاع مهمة إعداد مشروع القانون الجديد بشأن التجنيد]

"هآرتس"، ٢٠١٢/٧/٢٣

طلب وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك، خلال الاجتماع الذي عقدته الحكومة الإسرائيلية أمس (الأحد)، أن تتولى وزارة الدفاع مهمة الإعداد لمشروع القانون الجديد المتعلق بالتجنيد الذي من

المفترض أن يحل محل القانون القديم، ومحل "قانون طال" [الذي ينص على إعفاء الشبان اليهود الحريديم من الخدمة العسكرية الإلزامية]. غير أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو رفض هذا الطلب، وأصر على أن تبقى هذه المهمة موكولة إلى النائب الأول لرئيس الحكومة ووزير الشؤون الاستراتيجية موشيه يعالون.

وقد عرض يعالون خلال اجتماع الحكومة نفسه المبادئ العريضة لمشروع القانون الجديد بشأن التجنيد الذي يعكف على بلورته. ووفقاً لها سيتم خفض سن إعفاء الشبان اليهود الحريديم [المتشددين دينياً] من الخدمة العسكرية الإلزامية من ٢٨ عاماً إلى ٢٦ عاماً، وستُمنح امتيازات خاصة للشبان الحريديم الذين يتجندون منذ سن ١٨ عاماً، وسيُلزم الذين لا يتجندون من هؤلاء الشبان في سن ١٨ عاماً بأن يختاروا حتى سن ٢٢ عاماً إمّا الانخراط في صفوف الخدمة العسكرية وإمّا الانخراط في الخدمة المدنية. كما تنص هذه المبادئ على فرض عقوبات شخصية على كل من يرفض أداء الخدمة العسكرية، وفرض عقوبات اقتصادية على مؤسسات التعليم الحريدية التي يرفض طلابها تحمل عبء الخدمة العسكرية أو المدنية. ويدعو مشروع القانون الجديد إلى انخراط الشبان العرب الذين يبلغون سن التجنيد في صفوف الخدمة المدنية.

وقال يعالون إن مشروع القانون الجديد يضع نصب عينيه هدف رفع عدد الشبان الحريديم المنخرطين في صفوف الخدمة العسكرية إلى ٦٠٠٠ حتى سنة ٢٠١٦، وهدف رفع عدد الشبان العرب المنخرطين في الخدمة المدنية إلى ٥٠٠٠ حتى سنة ٢٠١٦.

وقال رئيس الحكومة إن الوزير يعالون سيستكمل المشاورات بشأن مشروع قانون التجنيد الجديد مع الوزارات المعنية هذا الأسبوع، وذلك من أجل طرحه على جدول أعمال الحكومة وإقراره في الاجتماع الذي ستعقده يوم الأحد المقبل.

وقالت كتلة كاديما في الكنيست إن مشروع القانون الجديد هو نسخة طبق الأصل عن "قانون طال".

وأكد وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان، رئيس حزب "إسرائيل بيتنا"، أن حزبه لن يؤيد مشروع القانون هذا وسيعمل على إحباطه.

<u>رؤوفين غال – رئيس مشروع دمج الحريديم في معهد نئمان</u>
"يديعوت أحرونوت"، ٢٠١٢/٧/٢٦

<u>يجب تشجيع الشباب العرب على الخدمة الوطنية التطوعية</u>

إن مبادرة لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية، التي تمثل الجمهور العربي في إسرائيل، لدراسة الوسائل الكفيلة بتنظيم تطوع الشباب العرب في إطار الخدمة المدنية – الوطنية، هي مبادرة تستحق الثناء، وأهم ما فيها أنها تناقش الموضوع بدلاً من أن ترفضه وتعارضه، الأمر الذي يشكل خطوة كبيرة للخروج من الدائرة المغلقة التي دخلت فيها هذه المسألة منذ تشكيل إدارة الخدمة الوطنية سنة ٢٠٠٧.

لقد أدت معارضة لجنة المتابعة العربية وأغلبية أعضاء الكنيست العرب لانضمام الشباب العرب إلى الخدمة التطوعية، والتي تجاهلها الشباب العرب الذين لم يتجاوبوا مع دعوات قيادتهم إلى

مقاطعة الخدمة التطوعية وشاركوا في التطوع لمدة عام أو عامين (هناك ٢٤٠٠ متطوع عربي سنة ٢٠١٢)، إلى نشوء مأزق، ولا سيما أن جزءاً من الجمهور العربي اتهم هذه القيادات العربية بأنها لا تمثلهم، وأن معارضتها للخدمة الوطنية تلحق الضرر قبل كل شيء بالجمهور العربي نفسه.

من جهتها امتنعت إدارة الخدمة المدنية – الوطنية من الدخول بالقوة إلى المؤسسات التعليمية العربية من أجل تشجيع التلامذة على الانضمام إلى الخدمة، مثلما تفعل في المؤسسات الحكومية والدينية، واتُهمت نتيجة ذلك بالتقصير الإعلامي في القطاع العربي. ووجد الشباب العرب أنفسهم واقعين بين ضغوط الهيئة الخاصة التي شكلتها لجنة المتابعة العربية الرافضة لفكرة التطوع، وبين ضغوط المؤيدين لفكرة الخدمة الوطنية المدعومة من جانب أغلبية عربية، إذ تشير الاستطلاعات المتتالية التي أجراها البروفسور سامي سموحا إلى أن ٥٠٪ من العرب يؤيدون الفكرة.

ومن الواضح أن الخلاف في الآراء بشأن الخدمة الوطنية يشكل جزءاً من الخلاف العميق والمعقد بين المؤيدين لعملية "الأسرلة" [دعاة اندماج العرب في المجتمع الإسرائيلي]، وبين دعاة الدفاع عن "فلسطنة" عرب إسرائيل. ومن أهم نقاط هذا الخلاف الربط الذي تقيمه القيادات العربية بين فكرة الخدمة الوطنية والمؤسسة العسكرية الإسرائيلية ...

لقد سبق أن اقترحت على رئيس لجنة المتابعة العربية، وزعماء الجمهور العربي حلاً لهذه المسألة، بحيث يكون قرار تحديد مجالات الخدمة الوطنية للمتطوعين في البلدات العربية (سواء أكانت في مجال التعليم أم الرفاه أم البيئة أم الصحة وغيرها) من ضمن صلاحيات رؤساء السلطات المحلية، وأن تشرف هذه السلطات على إدارة الخدمة وتعيين التقنيين ومراقبة تطبيقها بما يتلاءم مع الأنظمة المرعية، إلاّ إن هذا الاقتراح رُفض رفضاً تاماً.

هناك فرصة اليوم للتوصل إلى اتفاق، وذلك من خلال انضمام الشباب والشابات العرب إلى العمل التطوعي داخل مجتمعاتهم، أو ضمن قطاع الخدمات العامة التي يستفيد منها عدد كبير من الناس وتجلب الفائدة للجميع، للجمهور العربي واليهودي بصورة عامة. إن ذلك سيساعد في تقليص التوتر بين اليهود والعرب في إسرائيل، وفي دعم القيادات العربية الإسرائيلية.